مؤتمر المرأة العربية في الأجندة التنموية 2015 - 2030

جمهورية مصر العربية، 29 نوفمبر - 1 ديسمبر 2015

جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة

11 مدن ومجتمعات محلية مستدامة

إعداد:

أ.د/ دينا كمال الدين شهيب

أستاذ بالمركز القومي لبحوث الإسكان والبناء

ساهم في الإعداد:

آلاء الدُح | عالية صبري | كريم غالب | محمد الملواني | ساندي بولس

شعوب متمكنة.
أمم صامدة.

League of Arab States

منظمة المرأة العربية
Arab Women Organization

مقدمة

أهداف التنمية المستدامة 2015 -2030 هي أهداف تساعد على توجيه الرأي العام لفهم التحديات المركّبة للتنمية المستدامة، وتدعو إلى الحراك العام والخاص، وتدعم التفكير المتكامل. وتعتبر أهداف التنمية المستدامة هي وسيلة مكملة من وسائل القانون الدولي، مثلها مثل المعاهدات والاتفاقيات الدولية، عن طريق توفير إطار مشترك للمعايير. تتناول تلك الأهداف كافة القطاعات والقضايا الملحة لتنمية المستوطنات البشرية.

ينص الهدف الحادي عشر على "جعْل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة".

الهدف من هذه الورقة هو تحليل هذا الهدف من منظور المرأة العربية لتوضيح علاقته بمشكلاتها وظروفها وفرصها وطموحاتها المستقبلية ضمن الإطار المرجعي الخاص بإعداد أوراق عمل خلفية لمؤتمر "المرأة العربية في الأجندة التنموية 2015-2030". تتناول الورقة أولاً تحليل الهدف لبيان كافة الجوانب والموضوعات المتعلقة بتحقيقه، مع توضيح المؤثرات ومجالات التدخل في العمران من ناحية، ومجالات التأثر في العمران و في حياة سكان المدن بجميع فئاتهم. تتناول الورقة بعد ذلك إلقاء الضوء على التوجهات العمرانية في الدول العربية وأهم تحدياتها، ثم تستعرض وضع المرأة العربية وأهم قضاياها وأولوياتها. بعد هذا التقديم تناقش الورقة أهم قضايا المرأة المرتبطة بالعمران، والتي تم تقسيمها كالآتي:

- القضايا المرتبطة بالفراغ العام.
- القضايا المرتبطة بإمكانية التنقل.
- القضايا المرتبطة بمنظومة السكن والمعيشة اليومية، شاملةً السكن والخدمات والعمل.

ويرجع هذا التقسيم إلى زيادة أهمية هذه العناصر العمرانية بالنسبة للمرأة العربية، في كل مجموعة يتم توضيح العلاقة بين أهم المشكلات والعوامل المؤثرة ومجالات التأثير على المرأة خاصة في الدول العربية استناداً إلى المعلومات المتاحة.

الجزء الأخير من الورقة يستعرض الفرص التي يتيحها تحقيق الهدف للمرأة العربية مع إيجاز لبعض التوصيات التي يمكن أن تساعد على تحقيق هذا الهدف، والتي تراعي التحديات الإقليمية لتحقيقه وتقترح بعض الآليات ومعايير القياس لمتابعة خطوات تحقيقه.

خلفية عامة للسياق الإقليمي للهدف في المنطقة العربية

تعتبر الدول في المنطقة العربية من الدول عالية التحضر من حيث نسبة السكان في مناطق حضرية، حيث تبلغ نسبة الحضر في دول الخليج العربي 80%، وفي دول المغرب العربي حوالي 50%، أما دول المشرق (مصر والعراق وبلاد الشام) تتفاوت نسبة الحضر فيها ما بين 87% في لبنان، و 43% في مصر، أما دول الشريط الجنوبي (السودان والصومال واليمن وجزر القمر) –عدا جيبوتي-؛ فإن نسبة الحضر فيها الأدنى في المنطقة؛ حيث تقدر ما بين 30 إلى 40%. وبشكل عام، يعتبر الوصول إلى الخدمات الصحية والتعليمية والبنية التحتية في المدن أفضل حالاً من المناطق الريفية، على الرغم مما تعانيه المناطق الحضرية من تزايد في نسب البطالة وارتفاع نسب الفقر، وكذلك القصور الهائل في توفير المسكن الملائم خاصة للسكان من ذوي الدخل المتوسط والدخل المحدود. يتجه السكان في تلك الحالة للسكن في مناطق لارسمية تتباين حالاتها ما بين إسكان متدني (عشش – سكن متهدم – مقابر... إلخ)، وإسكان لارسمي ذو بنية أساسية لائقة ولكن يفتقد إلى أمن الحيازة، ففي موريتانيا ودول الشريط الجنوبي يعيش ما بين 67 - 94% من السكان في إسكان متدني، أما في القاهرة فتبلغ نسبة سكان المناطق اللارسمية حوالي 62%، وفي سوريا تبلغ النسبة 38%، بينما في دول الخليج العربي يقتصر السكن في المناطق اللارسمية على العمالة الوافدة بأجور زهيدة واللاجئين، إلى جانب سكنهم في بقايا المباني الأثرية القديمة وفي المساكن المؤقتة في مواقع البناء.[1]

يعتبر تزايد الإسكان المتدني ونمو الإسكان في المناطق اللارسمية بشكل عام نتيجة القصور في التخطيط المتكامل وسياسات الأراضي لتوفير الأراضي ذات التكلفة المالية المناسبة والمتصلة بالمرافق (مياه، كهرباء،..) في المواقع المناسبة التي تربطها وسائل النقل بأماكن العمل والحياة. يزيد على ذلك الافتقار إلى التمويل الإسكاني لكلاً من المطورين وطالبي شراء العقارات، حيث يقتصر سوق الإسكان العقاري على تمويل مشاريع إسكان الطبقة المتوسطة وطبقة ذوي الدخل المرتفع[2]. وبشكلٍ أشمل، فإن تزايد الإسكان اللارسمي يرجع إلى الافتقار إلى التخطيط بكافة مستوياته (التخطيط الإقليمي – تخطيط المدن – تخطيط وتطوير المناطق)، مما ينتج عنه عدم ملائمة الأراضي المزودة بالمرافق لمعظم فئات الشعوب العربية. وينطبق هذا على العديد من الدول العربية فيما عدا دول الخليج التي تنص دساتيرها على توفير مسكن أو قطعة أرض أو قرض بدون فائدة لكل مواطن للحصول على مسكن ملائم. تعتبر جهود المغرب وتونس هي الأنجح في تقديم التزامات ملحوظة في مجال تطوير الإسكان المتدني، فتونس على سبيل المثال هي البلد العربي الأول في القضاء على الإسكان المتدني وإعادة ترميم المناطق الأثرية وتنظيم ملكية الأراضي وضمان توفير الخدمات للمناطق الفقيرة. أما في مصر فقد قل عدد الإسكان المتدني فيها بعد أحداث يناير 2011، لانتهاز السكان فرصة تقاعس الحكومة وتحويل مناطق السكن المتدني إلى مناطق إسكان لارسمي (متعدد الأدوار وبمواد بناء دائمة)[3]، فقد تضاعف معدل نمو الإسكان اللارسمي 4 أضعاف ما كان عليه قبل 2011[4].

[1] UN HABITAT (2012). The State of Arab Cities: Challenges of urban transition. Kenya: UN Habitat.
[2] Ibid.
[3] دينا شهيب وكريم إبراهيم (2015). مصر بلا عشش في المناطق الحضرية 2016. تقرير داخلي لوزارة التطوير الحضري والعشوائيات.
4 David Sims (2013). Trends in Informal Areas Development in Egypt since 2011. Presentation at the CEDEJ Workshop Series: Egypt Urban Futures. March 2013.

ولمواجهة الضغط الهائل على المدن الرئيسية يتبنى عدد من الدول العربية سياسات لتوجيه الاستثمارات لمدن قائمة ثانوية بدلاً من توجيهها إلى المدن الرئيسية، وكذلك الاتجاه لإنشاء مدن جديدة، ولكن لا يزال تخطيط هذه المدن يفتقد إلى وجود قاعدة اقتصادية تضمن نجاح المجتمعات العمرانية فيها.

تعتبر آثار التغير المناخي المتوقعة من أكبر التحديات التي تواجهها المنطقة، من حيث درجات الحرارة المرتفعة، قِصَر مواسم الأمطار، الأمطار غير المنتظمة وارتفاع مستوى البحر في المدن الساحلية، حيث تهدد تلك التأثيرات على الأمن المائي والغذائي للمنطقة. ومع الحاجة المتزايدة إلى الطاقة، وما يترتب عليها من انبعاثات كربونية أكثر، فإن عدد من دول المنطقة يبحث عن وسائل بديلة للطاقة مثل الطاقة المتجددة، ففي منطقة المغرب العربي على سبيل المثال هناك العديد من المبادرات لبناء محطات طاقة متجددة تعمل بطاقة الرياح والطاقة الشمسية، ولكن تلك المبادرات تتعارض مع توجه التخطيط العمراني عموماً نحو الامتدادات العمرانية المعتمدة على السيارات في التنقل، حيث أنه توجد علاقة عكسية بين التكتل الحضري وانبعاث الغازات الدفيئة، فلكل 1% من النمو الذي يحدث في نواة المدينة بدلاً من الضواحي، يتم تجنب ما يقرب من 5 ملايين طن من ثاني أكسيد الكربون لكل فرد، لذلك فإن الحفاظ على التكتل الحضري المُميِّز للمدينة العربية يضمن إنبعاثات أقل للغازات الدفيئة وبالتالي تأثيرات أقل للتغير المناخي، فضلاً عن قلة الجدوى الاقتصادية لبناء مدن جديدة يسكنها عدد سكان منخفض، مقارنة بالصرف على المدن القائمة والتي يسكنها العدد الأكبر من السكان ولكنها تعاني من ظروف متدهورة، وتلك التوجهات تعكس عدم تطبيق العدالة الاجتماعية في توزيع الموارد وميزانيات الدولة المتمثل في عدم التوازن في توزيع المرافق والخدمات على فئات السكان (طرق-شبكات كهرباء-مياه)، فضلاً عما يحدثه ذلك التوجه من فصل اجتماعي.

تسوق المدن العربية نفسها كوجهة سياحية عالمية، مستغلين الأصول التاريخية والثقافية للمنطقة، ولكن ذلك التوجه تعترضه الاضطرابات السياسية في المنطقة خاصة في بلاد المشرق حالياً، وأحد أسباب تضرر السياحة المباشر من المعارضات السياسية في مصر على سبيل المثال هي أن السياحة في معظم البلدان العربية تعتمد على كبار المستثمرين في قطاع الفندقة ولا تشمل الفئات المتوسطة والمتواضعة في هذه المنظومة، كما هو الحال في البلدان الأوروبية مثلاً.

"التخطيط العمراني عمومًا لصالح الرجل، الهدف هو ليس تأنيث التخطيط العمراني ولكن تحديد ذكورته[5]". تخطيط المدن العربية المعاصر بما يشمله من تخطيط الاستعمالات وشبكة الشوارع والكتل البنائية لايزال يعاني، مثل الكثير من الدول عالمياً، من إغفال الكثير من متطلبات الإنسان المستخدم للمدينة، بتنوعاته العمرية والجنسية والثقافية وقدراته الاجتماعية والاقتصادية والبدنية[6] .

5 Conclusion of the Gender, Cities and Local Governance in the Arab World and in the Mediterranean Region. International conference by CEDEJ, held in Cairo 14-15 April 2010.
6 UN HABITAT (2009). Planning Sustainable Cities: Global Report on Human Settlements 2009. UN Habitat; Nairobi Kenya.

تحليل الهدف من منظور آليات التدخل وتأثيرها على العمران

يمكن تحليل هذا الهدف إلى جوانب عدة. تناولت مجموعات العمل المختلفة من منظمات الأمم المتحدة المتخصصة مثل: ESCWA, UNDP, UNEP, UN WOMEN. تحليل أهداف التنمية المستدامة من منظورها المتخصص، فمثلاً رأت "UN WOMEN" أن الهدف الحادي عشر "جعْل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة" يتقاطع مع قضايا المرأة في مجال حرية استخدام الفراغ العام بأمان من العنف والتحرش الجنسي. أما "UNEP" فأكدت على قدرة المدن في التصدي لمخاطر الطبيعية البيئية بسبب التأثير السلبي على المرأة في ظروف الحروب والكوارث. ومن ناحية أخري ركزت "ESCWA" على كسب المال وتأثير اللارسمية في مجال العمل والتهميش الإسكاني.

وقد قام برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية "UN HABITAT" بتحليل الهدف وإصدار ورقة مسائل لـ 22 مسألة أو موضوع ضمن أعماله التحضيرية لمؤتمر الموئل 3 المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة المزمع انعقاده في دولة بيرو في أكتوبر 2016، وتقوم الورقة بالاستناد على الكثير مما طرح في هذه الأوراق التحضيرية والربط بينها وبغرض التوضيح في إطار منهجي يساعد على فهم منظومة العمران تمهيداً لربطها بقضايا المرأة العربية (أنظر المرفق).

للإلمام بكافة الجوانب العمرانية التي تمس المرأة عامة وخاصة المرأة العربية يجب أولاً شرح منظومة العمران بما تشمل من جوانب ملموسة أو مجسدة وجوانب غير ملموسة أو معنوية. نعني بالجوانب الملموسة العمران ذاته بخصائصه من التوزيع الجغرافي للاستعمالات المختلفة وتخطيط الشوارع وخصائص البيئة المبنية به والمرافق والخدمات والسكن وكثافات السكان به ووسائل الموصلات.. إلخ، وكذلك ما يدور داخل العمران من سلوك وتصرفات الناس، الذي هو أيضاً جزء لا تجزأ من الوقع الملموس. وفي نفس الوقت العمران متأثر بالكثير من الجوانب غير الملموسة وأولهم الجوانب التنظيمية للعمران مثل القوانين والتشريعات في القطاعات المختلفة للخدمات والكودات والإدارة المحلية وما تشمله من إدارة العمران واستخراج التراخيص وجمع المخلفات وهي عوامل مؤسسية مرتبطة بالحكم المحلي والحوكمة عموماً وبالسياسات التي تتبناها كل دولة (أنظر الشكل -١).

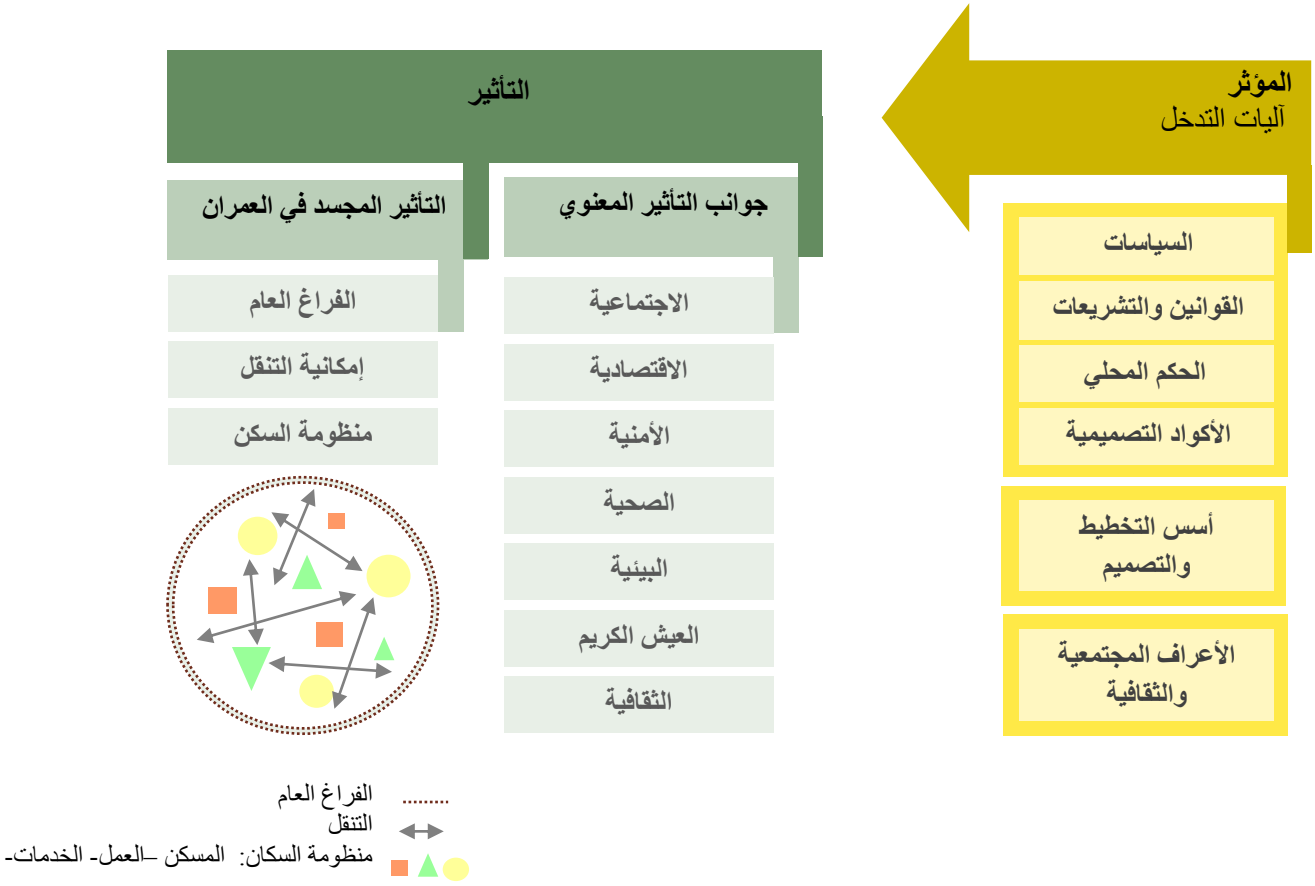

شكل (١) إطار العوامل الفاعلة في منظومة العمران

يضاف إلى ذلك مجموعة أخرى من العوامل المؤثرة في تشكيل العمران وهي العوامل المهنية التي تأتي من مناهج وأسس العلوم وأولهم أسس التخطيط والتصميم العمراني وتنسيق المواقع. يرتبط بهذه المجموعة المهنية المؤثرة مباشرة في العمران خبرات من علوم تكميلية تعمل بالتنسيق مع المخططين العمرانيين وتشمل على سبيل المثال وليس الحصر الاقتصاديين وعلماء البيئة وإدارة الموارد والاجتماعيين، وتؤثر هذه المجموعة المهنية على العمران من خلال وضعها للمخططات الإقليمية ومخططات المدن العامة والتفصيلية ومشروعات التطوير للمناطق وتخطيط الامتدادات العمرانية والمدن الجديدة.

هناك مجموعة ثالثة من العوامل غير الملموسة المؤثرة في العمران وهي مجموعة العوامل المجتمعية حيث نجد المحرك الرئيسي فيها هو الأعراف المجتمعية والتي تشمل القيم والأخلاق وكافة القواعد الثقافية والاجتماعية التي تحكم ممارسات أفراد المجتمع والتي لها مردود على تشكيل العمران وحالته واستخداماته. هذه المجموعة من العوامل هي التي تحكم تفاعل السكان مع العمران وما يترتب على ذلك من تأثيرات متبادلة. إن عدم الانتباه إلى فهم هذه العلاقات والتأثيرات وتوقع حدوثها مسبقاً يؤدي إلى قصور في تعريف المشكلات وبالتالي خلل في تحديد الأهداف والأولويات وفي وضع السياسات مما يترتب عليه تفاقم المشكلات الحقيقية وإهدار الموارد.

تشكل مجموعة المؤثرات هذه مداخل التدخل التي يمكن من خلالها إحداث التغيير المستهدف في العمران وفي الحياة الحضرية، وللتأكد من تحقيق هذه الأهداف لا يكفي متابعة التنفيذ وقياس الإنجازات ولكن لابد من التركيز على قياس تأثير هذا التغيير في حياة المرأة من خلال دراسة واقع ظروفها في مجالاتٍ شتى.

مجالات التأثيرالمعنوي وواقع المرأة العربية

تؤثر منظومة العمران بنوعيها على واقع المرأة العربية، وتمس بشتي جوانب حياتها لتشمل المجال الإقتصادي والإجتماعي والثقافي والصحي وشعورها بالأمان والعيش الكريم. فعلى سبيل المثال أشارت الدراسات أن النقص في تواجد / رؤية وتنقل النساء في الفراغ العام في الدول النامية تماشى مع إنخفاض كل من المشاركة الإقتصادية للمرأة والتعليم وصحة المرأة وقبول المرأة كمتخذ قرار [7]. يتضاعف تأثير منظومة العمران في حالات الطوارئ والكوارث. الآتي توضيح موجز لمجالات التأثر هذه على المرأة.

المجالات الإجتماعية والصحية والثقافية

- من العوامل الاجتماعية المساهمة في الضعف المرتبط بالفقر هي الصحة المتدنية والتمييز الجنسي وصعوبة الاتصال بالموارد والخدمات وانحلال القواعد الاجتماعية
- تنعكس ظاهرة تأنيث الفقر بفارق الإنجازات في التنمية البشرية بين الرجل والمرأة في المجالات الثلاث: الصحة، التعليم والظروف المعيشية. ففي أغلب الدول يكون مؤشر التنمية البشرية بين الرجل والمرأة(of Human Development Index (HDI أقل من 1:1. في عام 2013 يقدر هذا المؤشر بـ 0.83 في منطقة جنوب آسيا، يليها 0.867 في جنوب الصحراء الكبرى بإفريقيا ثم 0.866 في الدول العربية.[8] فبناءً على الدراسات قد يكون هذا الفارق
مرتبط بظاهرتي زيادة نسبة المرأة المعيلة في الفئات الأكثر فقراً وزيادة نسبة المسنات عن المسنين .
- في الكثير من الأحيان يصعب إلحاق الأطفال بالتعليم إذا ما كان لديهم عنوان سكن رسمي، فالمحرومين من أمن الحيازة -عادة من سكان العشش والأنماط المثيلة من السكن المتدني- يعاني أطفالهم من الحرمان من التعليم (حالة سكان الدويقة الذين تم نقلهم إلى مشروع إسكان هرم سيتي بعد انهيار الصخرة في 2008 بالقاهرة).[9]
- بالرغم من زيادة نسبة الفتيات للالتحاق بالتعليم الإبتدائي والثانوي، لايزال العالم العربي يعاني من عدم المساواة بين الجنسين بنسبة 0.91 وفقاً لمؤشر التكافئ بين الجنسين

7 Priya (2011), Gender and Mobility in the Developing World, p.19. Available from: http://siteresources.worldbank.org/INTWDR2012/Resources/7778105-1299699968583/7786210-1322671773271/uteng.pdf
8 UNDP, Human Development Report – Table 5, Available from: http://hdr.undp.org/en/data
9 Shehayeb, D., Abdelhalim, K., Sabry, S., Hafez, Y. & Al Helo, A. (2013). The Marginalized and the Right to Adequate Housing: Analytical study of housing policies in Egypt. Center for Arab Woman for Training and Research CAWTAR / Ford Foundation, Tunisia. ISBN: 978-9973-837-47-9

(Gender Parity Index) وذلك بسبب التقدمات المحدودة في الدول الجنوبية الأقل تقدمًا.[10]

- وتساهم صعوبة التنقل والمخاطر التي تواجها الفتيات أثناء الرحلة وأحيانًا في المدرسة نفسها بخفض مؤشر التكافئ المذكور بين الجنسين [11]. ففي المغرب تضاعفت نسبة الفتيات اللائي يذهبن للمدرسة الإبتدائي بعد تطوير طرق قروية رئيسية ثلاث أضعاف لتصل إلى 54% مقابل مناطق أخرى لم يتم تطوير الطرق بها ذات نسب منخفضة لمشاركة الفتيات في المدرسة.[12]
- في البلاد العربية تتراوح نسب النساء المصابة بالتخمة ما بين 35-75% (تختلف حسب البلد)، وهذه نتيجة مرتبطة بشكل شبه مباشر مع عدم إمكانية النساء ممارسة الرياضة والحفاظ على صحتهن بسبب مهامهن المرتبطة بالمنزل والعمل وأيضًا ندرة الأماكن والخدمات المتاحة الملائمة لنشاطهن وتحديات الانتقال مما يقلص من مدار حركتهن.[13]
- في بعض البلدان العربية يتم الحد من ظهور المرأة في الفراغت العامة والسماح بفراغات محلية معينة خاصة بهن، حيث كثرت المجمعات التجارية الكبرى (المولات) في العديد من البلاد العربية وأتاحت للمرأة مكاناً آمناً في الفراغ العام.
- في معظم البلدان العربية التي يزيد فيها تواجد المرأة في الفراغ العام تعاني فيه المرأة من الإحساس بعدم الأمان أثناء التنقل بسبب التحرش الجنسي وخاصةً إذا كان التنقل بالمساء، ويتنج عن ذلك التحذيرات والحد من التنقل بدلًا من توفير حلاً لوسائل تنقل آمنة.
- الحد من التنقل بالنسبة للمرأة يقلل إتصالها بشتى الفرص سواء عمل أو تعليم أو علاج أو ترفيه أو واجبات المرأة الأساسية، ويزيد من صعوبات العيش بالنسبة للمرأة الفقيرة أو القاطنة في أحياء نائية. من الجدير بالذكر أن الكثير من مناطق أنماط السكن المتدني في الحضر تكون في مواقع مركزية جيدة الاتصال بفرص كسب الرزق والخدمات العامة ووسائل الانتقال المتنوعة.
- من العوامل السياسية التي تزيد من ضعف الفقراء، سوء أو عدم الاتصال للمعلومات والمعرفة؛ قلة الوعي العام؛ سوء الاتصال بالقوة السياسية.

10 ESCWA (2013), The Arab Millennium Development Goals Report: Facing Challenges and Looking Beyond 2015, p. 13. Available from: http://www.escwa.un.org/sites/arabmdg13/E_ESCWA_EDGD_2013_1_Summary_E.pdf
11 International Planned Parenthood Federation, Ending Child Marriage, p. 7. Available from: http://www.musawah.org/sites/default/files/662_filename_endchildmarriage.pdf
12 Ibid. p. 22.
13 Musaiger (2007), Overweight and Obesity in the Arab Countries. Available from: http://www.acnut.com/v/images/stories/pdf/overweight_and_obesity_in_arab_countries.pdf

المجالات الإقتصادية

- ترتبط اللامساواة الاقتصادية ارتباطاً وثيقاً بانعدام المساواة بين الجنسين في المجتمع[14].
- وبسبب افتقار القدرات نجد أن معظم النساء من الفئات الفقيرة يعملن في القطاع اللارسمي، حيث يقمن بتأدية خدمة أو صناعة منتج يدوي وبيعه. [15]
- في العديد من الدول العربية تكون المرأة هي المعيلة الأساسية للأسرة، إلا أنها تواجه صعوبات لتأمين ملكياتها مما يعيقها للجوء لتمويلات مالية. ففي مصر تقدر الأسر التي تعيلها المرأة بالخمس[16] ، وفي لبنان تمثل الأسر المعيشية التي ترأسها المرأة 14.2% من الأسر المعيشية [17]. وفي جنوب السودان تمثل 60% من الأسر المعيشية [18].
- أثبت المنتدى العالمي الاقتصادي أنه لم تحقق أي من الدول العربية المساواة في الأجر بين الجنسين. فالمملكة العربية السعودية تصنف المركز الـ 108 عالميًا والأخير بين الدول العربية حيث تقدر نسبة أجر المرأة للرجل بـ 0.56 (وذلك غالباً ينطبق على العمالة الوافدة)، كما أن لبنان والمغرب من الدول الأقل تحقيقًا لتلك المساواة. أما قطر فتأتي في المركز الثالث عالميًا والأول على الدول العربية حيث تقدر نسبة أجر المرأة للرجل بـ 0.81. [19]
- تشغل المرأة حيزاً في سوق العمل أقل بثلاث مرات من حيز الرجل. كما أن النساء لا يتمتعن بالعمل في أعمال ذات قيمة عالية، فيشغلن أقل من خمس الأعمال المدفوعة خارج نطاق الأعمال الزراعية. ارتفعت تلك النسبة ببطء دوليًا من 36 إلى 40%، وعلى مدار آخر عقدين ارتفعت النسبة المحلية لدول الخليج والمغرب العربي قليلًا، إلا أنها انحدرت في دول المشرق العربي والشريط الجنوبي العربي. [20]
- العوامل السابقة تدفع المرأة للعمل في القطاع اللارسمي الذي يعرضها للضعف، انعدام الأمن الوظيفي، والأجر المنخفض[21]. كما أن العمل في القطاع اللارسمي لا يضمن تأمينات صحية أو معاشات وغيرها من الفوائد الاجتماعية[22]، بالإضافة إلى أنه القطاع الأكثر تأثرًا وتضررًا بعد أية أزمة إقتصادية [23]. ففي مصر تقدر نسبة النساء اللائي يعملن في القطاع اللارسمي 45% من إجمالي العاملين بهذا القطاع مقابل 24% من النساء العاملات في القطاع الرسمي [24].

14 UN HABITAT III (2015), Issue Paper 1: Inclusive Cities
15 Shehayeb, D. (2010), Global Assessment of the Status of Women's Empowerment and Gender Mainstreaming in Local Governance: Arab States. Unpublished background report to UN HABITAT.
16 Ibid. p. 60.
17 Ibid, p. 183.
18 International Organization of Migration (IOM)
19 World Economic Forum (2014), Gender Gap Report, p. 65. Available from: http://www3.weforum.org/docs/GGGR14/GGGR_CompleteReport_2014.pdf
20 ESCWA (2013), The Arab Millennium Development Goals Report: Facing Challenges and Looking Beyond 2015, p. 13. Available from: http://www.escwa.un.org/sites/arabmdg13/E_ESCWA_EDGD_2013_1_Summary_E.pdf
21 Economic Research Forum for the Arab Countries (2000), The Labor Market and Poverty in the Arab World. Available from: http://www.erf.org.eg/CMS/uploads/pdf/1185360597_labor1.pdf
22 Economic Research Forum for the Arab Countries (2000), The Labor Market and Poverty in the Arab World. Available from: http://www.erf.org.eg/CMS/uploads/pdf/1185360597_labor1.pdf
23 UNEP (2005), Mainstreaming Gender in Environmental Assessment and Early Warning, p. 36. Available from: http://www.unep.org/dewa/products/publications/2005/Mainstreaming_Gender.pdf
24 Shehayeb, D. (2010), Global Assessment of the Status of Women's Empowerment and Gender Mainstreaming in Local Governance: Arab States. Unpublished background report to UN Habitat.

- تواجه المرأة العديد من التحديات أثناء محاولة إنماء عمالهن الخاصة، وذلك بسبب تحديات التمويل المالي المرتبط بضعف حقوق تملك الأراضي والحيازة وأيضًا النظرة السائدة أن الرجل هو معيل الأسرة ولهذا ترفض البنوك إمدادها بالتمويلات. [25]
- تؤثر مشكلات التنقل على عمل المرأة العربية، أثبت دراسة في سنة 2009 في صنعاء- اليمن أن أعلى نسبة للنساء العاملات (15%) وجدت في الأحياء القديمة حيث تتوفر بنية أساسية للانتقال وبحالة جيدة، أما أقل نسبة (8% نساء عاملات فقط) وجدت في الأحياء الواقعة في أطراف المدينة حيث الطرق الأساسية وعبور المشاة والأرصفة والولوج لمحطات التنقل مازالت غير متوفرة أو صعبة الوصول إليها [26].
- وبما أن معدلات تنقل المرأة أقل من معدلات تنقل الرجل في بعض الدول العربية مثل مصر، ارتبط ذلك بتسهيل توظيف الرجال في سوق العمل والاتصال بفرص عمل ذات رواتب ثابتة نظرًا لحريتهم في التنقل الجغرافي، بينما يحد التنقل الجغرافي مثل تلك الفرص للنساء مؤديًا لفارق جنساني في كل من معدلات التنقل وفرص كسب الرزق والاتصال بالعمل. [27]

مجال الأمان

- تعاني المرأة في المدن العربية من مخاطر عديدة منها حوادث السيارات والمخاطر الصحية بسبب سوء حالة الرصف وحالة الأرصفة وطفح الصرف الصحين وخاصةً بالنسبة للسيدات اللائي يجرن عربة الطفل أوعربة التسوق.
- بالنسبة للعنف والتحرش الجنسي، فإن الظاهرة الأكثر شيوعاً التي تهدد أمان وراحة المرأة العربية في الفراغ العام هو التحرش الجنسي باللسان أولاً ثم باللمس، ثم أقل شيوعاً من دول أخرى يأتي العنف البدني والخطف والاغتصاب والقتل (مرجع) ولكن يتم اللوم على المرأة في حالة وقوع حادث في الفراغ العام مثل موقف تحرش أو غيره لمجرد وجودها في الفراغ العام أو في وقت متأخر من الليل.
- ضعف التواجد الأمني بالمناطق اللارسمية وتحكم مجموعات من الـ "بلطجية" فى الشوارع والفراغات الأكثر عمومية (التي لا يمارس فيها المجتمع المحلي الرقابة المجتمعية) والتي غالباً ما تستغل لكسب الرزق غير المشروع يمثل عبئاً على المرأة ومصدر خوف من الجريمة[28].
- أثبتت الدراسات أن الإحساس بعدم الأمان أو الخوف من الجرائم يزداد بقوة لدي المرأة مع تعرضها للعنف البدني والجنسي داخل نطاق مسكنها[29] ، ويتركز هذا التهديد في الدول

25 The World Bank (2012), SMEs for Job Creation in the Arab World. Available from: http://www.ifc.org/wps/wcm/connect/1115c70045539e51af04afc66d9c728b/SMEs+for+Job+Creation+in+the+Arab+World.pdf?MOD=AJPERES
26 United Nations Development Program (2010), Job Creation in the Arab Economies: Navigating Through Difficult Waters. Available from: http://www.arab-hdr.org/publications/other/ahdrps/paper03-en.pdf
27 Priya (2011), Gender and Mobility in the Developing World, p. 15. Available from: http://siteresources.worldbank.org/INTWDR2012/Resources/7778105-1299699968583/7786210-1322671773271/uteng.pdf
28 Abdelhalim, K. & Shehayeb, D. (2011). Crime Prevention and Urban Development – The Case of Greater Cairo. In M. Shaw and V. Carli (Eds.) Practical Approaches to Urban Crime Prevention. Proceedings of the Workshop held at the 12th UN Congress on Crime. Montreal: 2011, International Centre for the Prevention of Crime (ICPC) & UNODC. ISBN: 978-2-921916-73-8. Pp. 59-78. Available from: http://www.crime-prevention-intl.org/uploads/media/Proceedings_Final-Workshop-12th_UN_Congress_01.pdf#page=50
29 Whitzman, C. (2007). Stuck at the Front Door: Gender, Fear of Crime and the Challenge of Creating Safer Space. Available from: http://epn.sagepub.com/content/39/11/2715.short

العربية في مساكن الإيواء العاجل ومخيمات اللاجئين السياسيين والطوارئ، فهو نمط سكني في ظروف متشابهة من حيث اختلاط أحوزة النوم على النوعين الجنسانيين وينتج عنه التعرض للعنف البدني/الجنسي (سفاح القربى). 44.7% من اللاجئات الفلسطينيات في الأردن تعرضن لعنف قائم على النوع الجنساني ونتائج شبيهة بلبنان. يشترك في ذلك الخطر أي وضع تسكن فيه الأسرة في غرفة واحدة بدون دورة مياه خاصة. تقدر الدراسات أن 18% من الأسر المعيشية في مصر قاطنة في مسكن من غرفة واحدة وتشمل تقاسم عددة أسر للشقة أو سكن غرف الأسطح في الأحياء الراقية (كانت مخصصة للخدم في زمن سالف).

- قاطني الأحياء غير الرسمية الأكثر فقرًا يزداد لديهم الإحساس بعدم الأمان، وبشكل أكبر النساء منهم، أولًا لتهميشهن بسبب النوع الجنساني وثانيًا بمستوى دخلهن المنخفض، وعندما يكون النساء والفتيات ضحايا للإخلاء القسري (غالبًا ما يتصف بالعنف تجاه النساء والأطفال) ويتم ترحيلهن على أطراف المدينة مما يزيد من تهميشهن[30].
- قلة احتياطات الأمان في الفراغات العامة يعرض أطفال الشوارع وخاصًة الفتيات لكل أنواع العنف، ويدفع الفتيات للعمل أو ممارسة الدعارة من أجل الحصول على السكن.
- لا تتعدى نسبة الفتيات من أطفال الشوارع نسبة 30%، وقد ينم هذا عن عدم رؤيتهن في الشوارع نظرًا لضعفهن خاصةً الفتيات في سن المراهقة هن الأكثر عرضة للخطر و/أو الممارسات السلبية؛ في مصر مثًلا فتيات الشوارع المعرضة لخطر الحمل 9.6%، المعرضة للعنف البدني 29.8%، المعرضة لاستغلال السلطات الشرطية 21.3%، المعرضة للإهانة 50%، المعرضة لشرب الكحوليات 37.2% (المرجع)
- العنف والإجرام العمراني القائم على النوع الجنساني (مثل التحرش الجنسي – الاغتصاب – الخطف – الإجبار على العمل ...) يهدد الفتيات والنساء ويحد من تحركهن بحرية في المدينة.

30 UNISDR (2015), Disaster Risk Reduction in the Arab Region, p. 6. Available from: http://www.unisdr.org/files/45341_disasterriskreductionforresilience.pdf

الأمن من الكوراث:

- العوامل البيئية وخاصة الكارثية منها مؤثرة على كل الفئات ولكنها تزيد من ضعف الفقراء وتؤكد قلة حيلتهم وبالتالي تمس المرأة أكثر وتزيد من مشقتها مثل تصحر الأراضي، الزلازل، الفيضانات، الأعاصير، الجفاف، العواصف، ندرة المياة وتهديدات أخرى.[31] ورغم مضاعفة أعداد الكوارث الطبيعية عالميًا ضعفين منذ سنة 1980 إلا أنها تضاعفت ثلاث مرات في الإقليم العربي على مدار نفس الفترة. [32]
- معدلات الوفاة الناتجة من الكوارث الطبيعية بالنسبة للنساء الفقيرات تزيد عن معدلات الرجال لتصل لأربع وفيات نساء مقابل وفاة رجل واحد. فالنساء الفقيرات أضعف من الرجال أمام تلك الكوارث بسبب نقص الموارد المادية أو المالية وقلة فرص حيازة وتملك الأراضي للنساء التي تحول دون اختيار مكان آخر للعيش أو إصلاح منازلهن أو الإمداد والتخزين الملائم للأغذية. بالإضافة إلى الضعف الفيزيائي الناتج من التفرقة الجنسانية مثل الفرص المحدودة للموارد والتنقل. [33]
- قاطني الأحياء غير الرسمية والأكثر فقرًا يعتبروا غير جديرين بالتعويض – في حالات الإخلاء القسري (بفعل كارثة طبيعية أو غيره) مما يؤدي لعدم الأمان بالحيازة.[34]
- من القضايا المؤثرة بشدة في حق المرأة في السكن اللائق هي إطالة إقامتهن في ملاجئ الإيواء العاجل أكثر من الفترة المؤقتة المسموح بها، فمثلًا في مصر ما زالت الأسر القاطنة بملاجئ الإيواء العاجل منتظرة الاهتمام من الدولة منذ الستينيات. توجد في منشأة ناصر وحدها بالقاهرة 3000 وحدة مسكن غرفة واحدة بحمامات مشتركة.
- صعوبات التنقل بالنسبة للمرأة تضاعف من عواقب الكارثة، فخير دليل على ذلك في الصومال بعد الإصابة بسنتين من الجفاف، تعقدت مهام جلب المياة للمنازل بسبب سوء حالات وسائل التنقل، مما جعل النساء والفتيات يقضين رحلات أبعد لجلب المياة وخروج 40% من الطلاب من المدارس في المنطقة المتأثرة أغلبهم فتيات.[35]
- كما أن النساء أقل مرونة من الرجال من حيث تبديل مصادر الرزق، وذلك بسبب تعدد مهامهن في المنزل بجانب العمل وافتقارهن للوقت[36]. فالنساء يعملن بالمنازل لكسب الرزق أكثر من الرجال، فحينما يتضرر المنزل بفعل الكارثة يتوقف عملهن .[37]

31 Universitat Bonn (2004), Vulnerability and Poverty: What are the causes and how are they related?, p. 8. Available from: http://www.zef.de/fileadmin/downloads/forum/docprog/Termpapers/2004_3a_Philip_Rayan.pdf
32 UNISDR (2014), Natural Disasters in the Middle East and North Africa, p. 1. Available from: http://www-wds.worldbank.org/external/default/WDSContentServer/WDSP/IB/2014/03/06/000442464_20140306122711/Rendered/PDF/816580WP0REPLA0140same0box00PUBLIC0.pdf
33 UNISDR, Making Disaster Risk Reduction Gender Sensitive, p. 42. Available from: http://www.unisdr.org/files/9922_MakingDisasterRiskReductionGenderSe.pdf
34 UNISDR (2015), Disaster Risk Reduction in the Arab Region, p. 6. Available from: http://www.unisdr.org/files/45341_disasterriskreductionforresilience.pdf
35 Priya (2011), Gender and Mobility in the Developing World, p.45. Available from: http://siteresources.worldbank.org/INTWDR2012/Resources/7778105-1299699968583/7786210-1322671773271/uteng.pdf
36 UNEP (2005), Mainstreaming Gender in Environmental Assessment and Early Warning, p. 26. Available from: http://www.unep.org/dewa/products/publications/2005/Mainstreaming_Gender.pdf
37 Ibid, p. 36.

قضايا المرأة العربية في نطاق الهدف

يناقش هذا الجزء التحديات والفرص التي تواجه المرأة العربية في العمران بدءاً بالفراغ العام، وهو العنصر العمراني الذي يشترك فيه تأثير كافة العوامل السابق الإشارة إليها ثم إمكانية التنقل به ثم خصوصيات منظومة السكن والمعيشة اليومية لارتباطها الوثيق بالمرأة. سوف يتم مناقشة كل محور لشرح ارتباط العمران بقضايا المرأة والتأثيرات الإيجابية والسلبية على ظروفها مع بيان العوامل المؤثرة التي يجب التغيير فيها أو الحفاظ عليها لصالح تحسين ظروف المرأة العربية بالحضر.

أولًا: الفراغ العام

نعني بالفراغ العام في هذه الورقة كافة الشوارع والميادين والأرصفة والمسارات والحدائق العامة والأماكن العامة المفتوحة كالأسواق ومحطات وسائل النقل وهو جزء مما تعتبره الأمم المتحدة في أحدث تعريفاتها "الأماكن العامة"، والتي تشمل إلى جانب الفراغ العام أماكن عامة مغلقة مثل المدارس العامة والمكتبات العامة وكافة الخدمات العامة.[38] للأسف في الكثير من المدن العربية أدت الأطر القانونية الضعيفة المقترنة بسوء السياسات والإرادة السياسية الضعيفة إلى تضاؤل الفراغ العام من خلال الاستيلاء على الأراضي العامة (المنتزهات العامة والمساحات الخضراء في الشوارع) واستغلالها لأغراض أخرى من طرف الجهات الخاصة أو أفراد المجتمع أو الحكومة ذاتها. مثال ذلك قرارات تخصيص الشواطئ وضفاف الأنهار التي سبق أن كانت ضمن الفراغات العامة للمدن.[39]

تشترك الدول العربية في موروث عمراني يوجد فيه التفرقة بين الجنسين في بعض الفراغات المعمارية (في المسكن – في الجامع...إلخ)، امتد هذا الفكر أحياناً في بعض الدول العربية ليحكم الولوج للفراغ العام والأماكن العامة، حيث لجأت بعض البلاد مثل السعودية إلى توفير الخدمات الإدارية العامة في أماكن مخصصة للمرأة فقط [40] ، كما حدث في وسائل المواصلات. وظهر هذا الحل في بعض الأماكن العامة الترفيهية كالشواطئ. ولكن هذه الازدواجية لا يجب أن تؤخذ كحل دائم للفراغات العامة، فهي تعكس تيارات فكرية وقيم مجتمعية ثقافية متغيرة مع الزمن لا يجوز أن تقوم عليه تخطيط الفراغات العامة في المدينة.

في الكثير من الحضارات تاريخياً كانت الرقابة الأسرية على حرية المرأة والفتاة تفوق الرقابة على الرجل كما هو الحال في المنطقة العربية، ولكن طالما كان الفراغ العام يعطي للمرأة فرصة أن تبقى مجهولة الهوية بالنسبة للعامة[41]، كانت الأماكن العامة ملاذاً لها للهروب من الرقابة. يمتد هذا الاحتياج إلى العصر الحالي وتزيد أهميته لدى المرأة العربية، فهي لازالت مرتبطة بالرجل في حياتها، من حيث المسئولية عن صحتها والحفاظ على كرامتها وأمانها من المخاطر والمهانة[42]. فنجد على سبيل المثال أن الفتاة المصرية لا تتردد على الأنشطة الترفيهية (نشاط موسيقي – أنشطة ثقافية ومزارات سياحية

38 UN HABITAT III (2015), Issue Paper 11: Public Space p.2.
39 UN HABITAT III (2015), Issue Paper 11: Public Space p.4.
40 Shehayeb, D. (2010), Global Assessment of the Status of Women's Empowerment and Gender Mainstreaming in Local Governance: Arab States. Unpublished background report to UN Habitat, Nairobi, Kenya.
41 Reiker, M. (2010). Reflections on the Gendering of Modern Urban Space. Gender, Cities and Local Governance in the Arab World and in the Mediterranean Region. International conference by CEDEJ, held in Cairo 14-15 April 2010.
42 Rizzo, H. (2010). Creating Community around Human Rights: The anti-sexual harassment campaign in Egypt. Gender, Cities and Local Governance in the Arab World and in the Mediterranean Region. International conference by CEDEJ, held in Cairo 14-15 April 2010.

ومطاعم) داخل الحي الذي تسكن به حتى لا يتم التعرف عليها ويتناول المجتمع المحلي سيرتها على الألسنة، وأنها تفضل أن تذهب إلى أبعد الأماكن العامة للترويح عن النفس بمفردها أو مع زميلاتها، مما قد يكلفها عبئاً مادياً وإضاعة للوقت ومجهود بدني إضافي[43]. كذلك في المغرب أثبتت دراسة أن تطلع الفتيات للخروج من رقابة المجتمع المحلي والانتقال إلى أحياء أخرى عند الزواج[44]. فالحماية التي يوفرها المجتمع المحلي في الأحياء السكنية الشعبية التي تستديم فيها أساليب الحياة والقيم والتقليدية ولترابطها الاجتماعي الوطيد، ويمثل ذلك للفتاة والمرأة العربية سلاحاً ذو حدّين، فهو يوفر الحماية من ناحية – ظهرت آثارها الإيجابية في أحداث الربيع العربي- ومن ناحية أخرى فهو تطفل على خصوصية وحرية الفتاة الشخصية. هناك بلاد مثل السعودية لا تعطي فرصة الحرية من الرقابة الاجتماعية للمرأة فتمنع خروج النساء بدون "مِحرم" مصاحب لها استناداً على أن ذلك يوفر الأمان للمرأة ويصون كرامتها ولكن على حساب حرياتها الشخصية.

وجود الورش الحرفية والصناعات اليدوية والأسواق التقليدية في المناطق الشعبية في قلب المدن التاريخية في المدينة العربية وامتداداتها في المناطق اللارسمية التي تتبع نفس الأنساق الاجتماعية - الاقتصادية والعمرانية[45] يؤدي إلى زيادة تواجد الذكور من الحرفيين وأصحاب المحال التجارية في الفراغ العام، مما قد يسبب حالات تحرش ضد المرأة، ولكن يجب التمييز بأن هذا لا يحدث مع النساء والفتيات من أهل المنطقة، ولكن قد يحدث مع النساء والفتيات الزائرات أو اللاتي يتسوقن في المنطقة.

من أهم شروط استخدام المرأة للفراغ العام هو الأمان، ولتحقيق الأمان كثيراً ما تفرض المرأة على نفسها محددات وقائية تحد من حركتها بالمدينة، مثل عدم الخروج ليلاً أو اصطحاب رجل أو فتى من الأسرة أو الجيرة خلال الرحلة[46].

يساعد جودة تصميم وصيانة الشوارع والفراغات العامة وإدارتها على خفض معدلات الجريمة والعنف[47] .(تزداد فرصة الجرائم في الفراغات العامة غير المرئية كالمقابر والأنفاق وكباري المشاة أعلى الطرق والسكك الحديدية ودورات المياه العامة). أشارت دراسة نوعية لمنطقة لارسمية بالقاهرة الكبرى أن الخوف من الجريمة والتحرش ضد المرأة يزداد في الشوارع المحدّة للمنطقة وهي الشوارع الأكثر عمومية مقارنة بالشوارع الداخلية للحي التي يتواجد فيها السكان ويقوموا بدور فعال في تقليل فرصة الجريمة من خلال المراقبة الطبيعية.[48]

43 Shehayeb, D., Sabry, S. & Al-Helo, A. (2011). Qualitative Baseline Study in Al-Darb Al-Ahmar. Unpublished report as basis for planning Phase III of the ADAA Revitalization Project started by the Agha Khan Cultural Services-Egypt.

44 Semmoud, N. (2010). Urban Living Liberates Women. Gender, Cities and Local Governance in the Arab World and in the Mediterranean Region. International conference by CEDEJ, held in Cairo 14-15 April 2010.

45 Guenter Meyer (2008). Survival Strategies of Small-scale Manufacturing in the Informal Settlements of Greater Cairo: Results from a Long-term Study. International Symposium "Exchanging Global and Egyptian Experience in Dealing with Informal Areas within the Wider Urban Management Context" Cairo, 14 – 15 October 2008.

46 Priya (2011), Gender and Mobility in the Developing World, p. 15. Available from: http://siteresources.worldbank.org/INTWDR2012/Resources/7778105-1299699968583/7786210-1322671773271/uteng.pdf.

47 UN HABITAT III (2015), Issue Paper: Safer Cities.

48 Abdelhalim, K. & Shehayeb, D. (2011). Crime Prevention and Urban Development – The Case of Greater Cairo. In M. Shaw and V. Carli (Eds.) Practical Approaches to Urban Crime Prevention. Proceedings of the Workshop held at the 12th UN Congress on Crime. Montreal: 2011, International Centre for the Prevention of Crime (ICPC) & UNODC. ISBN: 978-2-921916-73-8. Pp. 59-78. Available from: http://www.crime-prevention-intl.org/uploads/media/Proceedings_Final-Workshop-12th_UN_Congress_01.pdf#page=50

لحيوية الفراغ العام علاقة مباشرة مع الكثافة وتعدد الاستخدامات والمزيج الاجتماعي (social mix)[49]. من أوجه القصور الرئيسية في تخطيط وتصميم الفراغ العام هو قصور في تصور الوظائف أو الأدوار المتعددة التي يؤديها الفراغ العام، بالإضافة إلى استيعاب حركة الأشخاص والبضائع وشبكات البنية التحتية، يحتوي الفراغ العام على أنشطة مرتبطة بحياة المجتمع وسبل معيشة الفقراء (باعة شارع) والتجارة[50]، والترفيه والترويح عن النفس والتعلّم.

يقدم الفراغ العام فرصاً كثيرة **للعمل** لسكان الحضر الأكثر فقراً حيثما يمكن القيام ببيع في الشارع مثل بيع المأكولات والمشروبات والسلع التكميلية الصغيرة، أو تقديم خدمة للمارة، وقد يكون الكثير من هذه الأعمال لارسمي[51]. في البلاد العربية وخاصة في قلب المدن القديمة حيث تكثر الصناعات اليدوية والحرفية، يمتد العمل اليدوي طبيعياً في الشوارع والفراغ العام للاستمتاع بالمناخ المعتدل وزيادة رقعة العمل، ويساعد هذا النسق على توطيد العلاقات الاجتماعية في المنطقة وإشباع الاحتياج للوَنَس والمعرفة (معرفة أخبار المنطقة وفرص الرزق). وفي مناطق المدن التي يطغى عليها نمط المعيشة الريفي ويزيد فيها مكوث المرأة في المسكن، تتحول الفراغات العامة في جوار المسكن إلى ساحة يتصارع عليها السكان (أغلبهم من النساء القاطنات بالدور الأرضي) للاستحواذ على جزء من الفراغ العام لإقامة نشاط لكسب الرزق حيثما أتيحت فرصة وجود مارة من ذوي القدرة الشرائية بهذا الفراغ.[52] إذا كان الفراغ العام جوار المسكن لا يمكن استغلاله لأي نشاط اقتصادي يكون البديل استغلاله في أنشطة حياتية سكنية أو اجتماعية بين الجيران، ويناقش ذلك بالتفصيل في الجزء الخاص بـ "المعيشة اليومية".

الفراغ العام يتيح فرصة **للترويح عن النفس** للرجل والمرأة ويشمل السير والجلوس في أماكن عامة وتناول المشروبات والمأكولات الخفيفة. يعتبر التسوق أحد الأنشطة الترفيهية المستحبة لدى المرأة عن الرجل. الفراغات العامة والشوارع التي تتيح فرصة التسوق الذي يتخلله تناول المأكولات الخفيفة زهيدة الثمن سيراً على الأقدام في مجموعات (نساء وفتيات فقط أو نساء وأطفال أو مختلطة) هي أهم مقاصد المرأة للترويح عن النفس.

من الأدوار التي يؤديها الفراغ العام أيضاً هي **التعلم** واكتساب خبرات حياتية واجتماعية، فسير الأطفال إلى المدرسة يومياً يعلم النشأ التعامل مع الآخرين والحرص من المخاطر واكتساب المعرفة العامة[53]. تشير الدراسات إلى أن السير على الأقدام يعرض الشخص إلى مصادر معرفة متعددة ومنها معرفة المجتمع المحلي ومنها معرفة عامة ثقافية واجتماعية وحياتية.[54]

يأتي بعد ذلك أهمية **التوزيع الجغرافي للفراغ العام**. في المدينة العربية القديمة كانت الخدمات وفرص العمل والترفيه كلها متواجدة في نطاق يمكن للمرأة أن تصل إليه سيراً على الأقدام، وبرغم العادات والتقاليد التي كانت تملي على النساء الاحتجاب عن أبصار الرجال كانت المرأة العربية متواجدة في

49 UN HABITAT III (2015), Issue Paper 11: Public Space p.3.
50 Ibid. P.2.
51 UNHABITAT (2009). Planning Sustainable Cities. Global Report 2009. Nairobi Kenya: UN Habitat
52 رسالة دكتوراة الشيماء أبو المكارم .نحومنهج لتصميم الفراغات العمرانية في مصر. (2015) الشيماء أبو المكارم فرج
في العلوم الهندسية (الهندسة المعمارية) جامعة الزقازيق
53 Darwish, N. Gabr, H. & Shehayeb, D. (2015). Active School Travel in Cairo. International Conference on Improving Sustainability Concept in Developing Countries, to be held in Cairo, Egypt , from the 5th to the 7th of December 2015.
54 Shehayeb, D. (1995). An Integrative Approach to the Design and Evaluation of Public Spaces. Unpublished Ph.D. dissertation at the University Of Wisconsin Milwaukee.

الفراغ العام، وكانت البيئة العمرانية تأخذ ذلك في الحسبان، فعلى سبيل المثال كان مدخل (الحمّام التقليدي) وهو أحد أماكن التقاء النساء للترويح عن النفس والتفاعل الإيجابي (وللرجال أيضاً في توقيت آخر أو في مبنى مستقل) يراعى أن يكون محجوباً عن الشوارع الأكثر عمومية بالمدينة حتى لا يلاحظ المارة دخول وخروج النساء من المبنى[55]، اندثرت هذه المباني وأساليب الحياة، ومع أسس التخطيط من عصر الحداثة في القرن العشرين أصبحت الخدمات والعمل والتسوق والسكن في أقطاب متباعدة في المدينة.

إلى جانب التحديات التي تواجهها المرأة العربية في وسائل المواصلات والحركة إلا أن تخطيط المدن كثيراً ما يساهم في إبعاد المرأة عن الفراغ العام. فمن المؤثرات السلبية التخطيط غير المدمج للاستعمالات، وهو الذي يقضي بفصل الاستعمالات الصناعية عن السكنية عن التجارية بأسلوب ساذج يتعارض مع طبيعة احتياجات الإنسان والحياة المجتمعية، فتنتج عنه فراغات عامة لا يتوافر فيها شروط الحيوية والأمان وسهولة الوصول[56]، وهي الشروط الواجب توافرها لإتاحة الفرصة للنساء والفتيات لاستخدام الفراغ.

تشتهر المدينة العربية القديمة بالأسواق المتخصصة في شوارع وأماكن عامة مغطاة، ويستمر هذا النمط العمراني في استقطاب المرأة العربية لقضاء الاحتياجات والترويح عن النفس. يعتبر امتداد المحال التجارية والورش الصغيرة من جانبي الطريق على الفراغ العام من سمات الشوارع التجارية والأسواق العامة في المدن العربية [59 58 57]. هذا الاستحواذ على الفراغ العام له العديد من التبعيات، حيث يزيد من حيوية الشارع وبالتالي يحقق الأمان للمارة وللمرأة على وجه الخصوص، ومن ناحية أخرى قد يعرقل الحركة لدرجة قد تكون خطرة في حالة الحوادث مثل الحريق. وجود باعة الشارع يشكل نوع من أنواع الترفيه للمشاة والمشترين، ويساهم وجودهم في حيوية الشوارع ويمثل أيضاً نوع من أنواع التوظيف الذاتي خاصة للفئات التي ترتفع فيها نسبة البطالة خاصةً للشباب والسيدات، بينما عند زيادة الباعة عن معدلات الشراء المطلوبة يصبح المكان طارد للمشتري، فيؤثر سلبًا على البائع والمشتري والفراغ العام.

وجد مؤخراً نمط السوق التجاري الترفيهي المتكامل المغطى (المول)، وانتشر بالأخص في دول منطقة الخليج العربي هروباً من المناخ شديد الحرارة معظم السنة. ولكن هذا النمط يحتاج إلى مساحات أرض واسعة من الأماكن العامة، فيتواجد عادةً على أطراف الكتلة العمرانية في مواقع لا تصل إليها وسائل المواصلات في معظم الأحيان، وبالتالي يحتاج إلى سيارة خاصة للوصول إليها. يتعارض التسوق في المركز التجاري (المول) مع القدرة الاقتصادية للكثير من فئات المجتمعات الحضرية في المدن العربية،

55 Shehayeb, D, & Sabry, S. (2010). Survival of the Mediterranean Hammam in Contemporary Societies: Threats and Potentials. HBRC Journal – Special Issue on Revitalizing Historic Buildings. December 2010.
56 Shehayeb, D. (2009). Advantages of Living in Informal Areas. In R. Kipper, M. Fischer (eds.) Cairo's Informal Areas Between Urban Challenges and Hidden Potentials: Facts, voices, visions. GTZ: Cairo, Egypt : pp. 35- 43. http://www2.gtz.de/dokumente/bib/gtz2009-0424en-cairo-informal-areas.pdf
57 Cluster
58 Shehayeb, D., Sabry, S., Hafez, Y. & Al Helo, A. (2012). 'Living and Working in Historic Cairo: Sustainability of commercial and productive activities in Historic Cairo.' Sector study for the "Urban Regeneration Project for Historic Cairo" (URHC) Cairo: UNESCO World Heritage Centre. www.urhcproject.org/studies
59 Shehayeb et al (2014). Citadel – Neighbourhoods Reintegration Project: Research-based urban design proposal for Sayeda Aisha Market Area. Sector study for the "Urban Regeneration Project for Historic Cairo" (URHC) Cairo: UNESCO World Heritage Centre. www.urhcproject.org/studies.

فتقصيهم من هذه الأماكن، وخاصةً المرأة التي يقل اعتمادها على السيارة الخاصة حتى إذا امتلكت الأسرة سيارة (السعودية على سبيل المثال لا تسمح للنساء بقيادة السيارات).

ينادي الهدف الحادي عشر بالفراغات العامة المتاحة للجميع على السواء تؤكد سهولة الوصول والتنوع والكثافة العالية والأنشطة المتنوعة، ويجب مراعاة وجود كل هذه العوامل لتحقيق شرط الأمان، فهناك فراغات عامة كثيرة في المدن الأوروبية تتمتع بسهولة الحركة للمعاقين والإضاءة الجيدة والتجميل، ولكنها غير مأهولة، أو بها عنصر مثل نفق أو جسر علوي أو شجر كثيف يحجب الرؤية، وتمثل هذه الفراغات العامة أعلى خطورة على المارة، والخطورة هنا ليست فقط من التحرش، لكن من الخطف أوالاغتصاب[60].

وللأسف فإن هناك الكثير من المدن العربية في نهجها للتقدم وتشجيع الاستثمارات والانتعاش الاقتصادي تسعى إلى زيادة سرعة الحركة للأفراد والبضائع من خلال إنشاء الطرق العلوية التي تخلق تحتها وعلى جانبي كل مخرج منها فراغات عامة سلبية أي ذات خصائص تزيد من فرصة السلوك السلبي والخطورة الداهمة للمشاة وخاصةً المرأة

ثانيًا: إمكانية التنقل

الحركة والتنقل مهمين للمرأة للوصول للفرص والخدمات وتشمل الماء والغذاء والاحتياجات المعيشية (اليومية – الاسبوعية – الموسمية) - التعليم والتنمية البشرية والثقافة - الخدمات الصحية - الخدمات الاجتماعية والإدارية - العمل وفرص كسب الرزق – الترفيه والترويح عن النفس. من الجدير بالذكر أن الكثير من مناطق السكن المتدني (العشش وغرف الأسطح... إلخ) في مواقع متميزة في قلب المدن من حيث اتصالها بالفرص والخدمات (القرب وإمكانية السير ووجود تنوع في وسائل الانتقال)، ويكون ذلك أحد أهم أسباب تحمل السكان للظروف المعيشية الصعبة في مقابل سهولة الحركة وإمكانية الوصول إلى المقاصد المختلفة ويشهد ذلك الاختيار لأهمية التنقل على كافة الأصعدة.

التوزيع الجغرافي للخدمات وتخطيط استعمالات الأراضي عامل مؤثر في الحد من المسافات للوصول للخدمات والسلع وفرص العمل أوضحت الدراسات النوعية أن السبب الرئيسي لإنخفاض نسبة تعليم الإناث في الريف المصري هو خوف الأسرة على الفتاة من مخاطر خلال الرحلة إلى المدرسة[61] وليس كما كان مفترض أن الأب لا يريد الإختلاط بالجنس الآخر. ويتكرر هذا السبب في بعض الأحياء اللارسمية التي تفتقر عادًة للخدمات التعليمية وينعدم فيها التعليم الثانوي تقريبًا. [62] تبين الدراسات أيضًا أن حرص الرجال في الأسرة (الأب والأخ) على حماية الإناث من أفراد الأسرة من التحرش خلال الرحلة هو أول الأسباب وراء حث الإناث على المكوث في المسكن وعدم العمل إذا سمحت الظروف الاقتصادية بذلك[63]، فالحفاظ على كرامة النساء والبنات من مقومات الرجولة لدى الرجل العربي.[64] يعضض ذلك دراسة أخيرة عن استخدام المرأة والفتاة لحديقة الأزهر بالقاهرة وهي حديقة عامة (متوسط 4500 زائر

60 UN HABITAT III (2015) Issue Paper: Safer Cities
61 Gender Education Initiative in Egypt. UNICEF
62 شهيب وحافظ (2013) ورقةعمل موجهة للمنظمات غيرالحكومية للضغط على صانعي السياسات الإسكانية الموجهة للفئات المهمشة.المركز العربي لأبحاث وتدريب المرأة العربية- تونس
63 Shehayeb, D., Sabry, S. & Al-Helo, A. (2011). Qualitative Baseline Study in Al-Darb Al-Ahmar. Unpublished report as basis for planning Phase III of the ADAA Revitalization Project started by the Agha Khan Cultural Services-Egypt.
64Rizzo, 2010

في اليوم الواحد و45000 في الأعياد القومية) ، حيث أظهرت الدراسة النوعية مع سكان الأحياء المجاورة أن الرجال في الأسرة يشجعون النساء والفتيات على استخدام الحديقة، أحيانًا لدرجة عدة مرات إسبوعيًا والاستمتاع بفوائدها الترفيهية والصحية، والسبب الرئيسي هو ملاصقة مداخل الحديقة من الأحياء السكنية التي يعتبرونها آمنة لحركة المرأة والفتاة. [65]

يتميز الرجال والنساء في المناطق الحضرية بأنماط مختلفة من السفر. إذ تميل النساء إلى القيام برحلات أكثر، ولكن لمسافات أقصر[66]. وقد برزت قضايا التحرش الجنسي والسلامة والأمان فيما يتعلق بالنساء اللاتي يستخدمن النقل العام أو يقمن بالسير على الأقدام برغم إعتمادها الأكبر على هاتان الوسيلتان. **فالأمان هو أهم شرط** تسعى إليه المرأة لتحقيقه في الإنتقال من مكان إلى آخر. يتدخل عامل الأمان في إختيار المسار وتوقيت القيام بالرحلة ووسيلة الانتقال مما.

يضاف إلى الأمان شرطان هما **توفير الوقت وتوفير المال**، حيث قد تزيد مصروفات النساء المادية على الانتقال عن الرجال لتوفير الأمان وقد يصل أن يتسبب في إلغاء الانتقال تماماً إذا كانت المجازفة عالية. ومن ناحية أخرى تتحمل المرأة العربية قدر من التحرش والخوف الدائم منه في سبيل توفير المال، ففي حالة الأم العاملة كثيراً ما تخفي عن زوجها هذا التهديد حتى لا يمنعها عن العمل الذي يضيف إلى دخل الأسرة وبالأخص في الشق المنصرف على الأطفال. فالمرأة العاملة تعمل خارج المسكن وداخله بالتالي يزيد لديها أهمية **توفير الوقت** وعدم إضاعته في الحركة من مكان إلى آخر لأنها تعاني من افتقار الوقت Time poverty [67] [68].

سياسات تخطيط الحركة في العالم العربي لصالح الرجل صاحب السيارة الخاصة، فنادرًا ما يؤخذ في الحسبان اعتبارات المرأة ومتطلباتها في تنظيم الوقت وتوفير الأمان والمال فهي سياسات لا تأخذ في الاعتبار أي مستخدِم ويشمل ذلك كافة المشاة والفقراء من الرجال والنساء والأطفال والمسنين والمعاقين من الجنسين.

في حين أن النقل هو عامل تمكين للنشاط الاقتصادي والتواصل الاجتماعي، إلا أن **الانحياز نحو التخطيط لوسائل النقل الآلية الفردية** (السيارة الخاصة) بدلاً من التركيز على إمكانية الوصول قد أدى إلى زيادة الكيلومترات التي يقطعها المسافرون للفرد الواحد وزيادة المرور ضمن محاولة التصدي للازدحام، مما أدى إلى وضع كالحلقة المفرغة[69]. بالإضافة إلى ذلك يتعارض هدف رفع كفاءة النقل الآلي لإنعاش الاقتصاد وجذب الاستثمارات مع تحقيق الحركة للمرأة والآخرين من المشاة، فتشهد المدن في الكثير من الدول تطورات عمرانية ومشروعات في مجال الحركة سعياً نحو استيعاب أكبر عدد من المركبات الآلية وتوفير وقت الرحلات التي تربط المدن بأطرافها المنتجة وذلك من خلال بناء المزيد من الطرق السريعة والبنية التحتية مثل الجسور العلوية، التي تتعارض ومتطلبات السير الآمن على الأقدام وتكون بمثابة

65 Shehayeb et al. (2015). Park Impact Monitoring System: Measurement of park impact on catchment area. Unpublished report to the AgaKhan Development Network, Geneva.
66 UN HABITAT III (2015) Issue Paper 19: Mobility
67 UNEP (2005), Mainstreaming Gender in Environmental Assessment and Early Warning, p. 26. Available from: http://www.unep.org/dewa/products/publications/2005/Mainstreaming_Gender.pdf
68 Priya (2011), Gender and Mobility in the Developing World, p. 14. Available from: http://siteresources.worldbank.org/INTWDR2012/Resources/7778105-1299699968583/7786210-1322671773271/uteng.pdf
69 UN HABITAT III (2015) Issue Paper 8: Urban and Spatial Planning and Design. Found at https://www.habitat3.org/the-new-urban-agenda/issue-papers

حواجز للحركة غير الآلية وينتج عنها فراغات عامة سلبية بدورها تزيد فرص العنف والتحرش ضد المرأة [70].

من المؤثرات السلبية على تيسير حركة المرأة أيضاً القصور في **إدارة العمران والذي يرتبط بخلل في الحوكمة** بشكل عام. فعلى سبيل المثال سوء حالة الطرق والشوارع وبالتالي الحركة في المدن العربية نتيجة مباشرة لغياب التنسيق وعدم تكامل القرارات القطاعية فيما يخص تخطيط وإدارة المرافق والبنية التحتية والمرور وجهاز الشرطة التي تتسبب في عرقلة الحركة الآمنة وزيادة المخاطر والجهد والوقت المبذول في الانتقال. [71] القصور في جمع المخلفات من نقاط التجمع في الشوارع والفراغ العام من المظاهر التي تؤثر سلبًا على الحركة خاصةً بالنسبة للمشاة، وبما أن اعتماد المرأة على السير على الأقدام كبير في الأحياء السكنية؛ تزيد هذه المشكلة في الأحياء الشعبية الرسمية واللارسمية التي يقل فيها موارد وإهتمام الإدارة المحلية بالسكان مما يعرض المرأة لمخاطر صحية إضافية. ترجع النقطتان السالفتان أيضاً إلى **القصور في قدرة السلطات المحلية** في وضع الخطط التي تستجيب لإحتياجات المجتمع والسياق المحلي وتنفيذ تلك الخطط وإدارتها. [72] يتمثل هذا القصور في مجال القدرات البشرية والموارد والنظام ذاته. ومما يزيد من تفاقم المشكلة عدم إقناع القادة وصناع القرار بأهمية فهم الأمور بأسلوب علمي وقيمة المعرفة ودقة البيانات ودور التخطيط المتكامل في الوصول إلى الأهداف المرجوة.

ما بين التمدد غير المخطط للمدن وعقود من **التخطيط والتصميم العمراني المتركز على السيارات** أصبحت المدن مترامية الأطراف، تجبر الناس على الانتقال مسافات إضافية ومع الافتقار لوسائل النقل العام المستدام والتخطيط للحركة المتمحورة حول الإنسان يزيد الازدحام والتلوث الهوائي والحوادث. في حين أن قلب المدن العربية والأحياء الرسمية القديمة يتمتع بالنمط العمراني المدمج والمرتبط الذي يسهل فيه الحركة والتنقل سيراً على الأقدام ويقل فيه الاعتماد على السيارة. كما تقترن الامتدادات اللارسمية للمدن العربية بالنمط العمراني في المدينة القديمة عبر عدة عوامل فنجد أن الحركة سيرًا على الأقدام داخل هذه الأحياء أكثر سهولة عنها في الامتدادات العمرانية المخططة[73]، التي تتسم بالكثافات المنخفضة وتناثر وندرة الخدمات اليومية المعيشية وتعاني من عدم التكامل بسبب نشأتها على هيئة مشروعات مجزأة وأحيانًا خاصة ومسوَّرة، مما يفقد النسيج العمراني سمة "الحضر" وينتج نسيج عمراني مكون من جزر سكنية مرتبطة بطرق سريعة وليست شوارع بمفهوم حضري. تمثل هذه الطرق بيئة تزيد فيها المخاطر على المرأة. فهي غير مزودة بأرصفة ولا يوجد بها مراقبة طبيعية وتفتقر لوسائل المواصلات العامة ويكون الاعتماد فيها على الوسائل اللارسمية التي تفتقر هي بدورها للمرافق والانضباط الموفِّر للأمان والراحة للمرأة.

متطلبات المرأة التي يجب إعتبارها في تخطيط المواصلات أكثر من الرجال فهي تختلف عنه في طبيعة الرحلة حيث يكثر إصطحابها للأطفال من أسرتها ويكثر حملها للمشتريات لسد الحاجات المعيشية. [74] في

70 GIZتعظيم القيمة الإنتفاعية: دليل العمل في المناطق اللارسمية. التعاون الألماني 70شهيب وآخرون (جاري النشر)
71 UN HABITAT III (2015) Issue Paper 8: Urban and Spatial Planning and Design p.3, Found at https://www.habitat3.org/the-new-urban-agenda/issue-papers
72 Ibid: p.4
73 Darwish, N. Gabr, H. & Shehayeb, D. (forthcoming). Where do Cairene Children Walk to Primary School? International Conference on Improving Sustainability Concept in Developing Countries, to be held in Cairo, Egypt , from the 5th to the 7th of December 2015.
74 Priya (2011), Gender and Mobility in the Developing World, p. 53. Available from: http://siteresources.worldbank.org/INTWDR2012/Resources/7778105-1299699968583/7786210-1322671773271/uteng.pdf

حين أن **وسائل للنقل والتنقل** بها قصور كبير في المدن العربية من حيث الكم والنوعية حتى أن المخطط منها لا يأخذ في الإعتبار متطلبات الكثير من الفئات المستخدمة وأولهم المرأة برغم إعتمادها الأكبر على المواصلات عنها على السيارة الخاصة في كافة دول العالم. أشارت الدراسات أيضًا إلى أن الإمتدادات العمرانية المخططة التي تتسم بها المدن العربية منذ التسعينيات يندر فيها المواصلات العامة مما يشكل عقبة أكبر للنساء عن الرجال ويزيد من الإعتماد على وسائل المواصلات غير الرسمية والتعرض لمخاطر عدم خضوعها لأي **ضوابط** ففي مصر تعاني المرأة من خطورة المركبات غير المرخصة من حيث أمان المركبة ذاتها وخدمة السائق إلى جانب مخاطر الوصول إلى مواقف تلك المركبات اللارسمية التي تفتقد التصميم لتأمين عبور المشاة إليها والإنتظار بها.[75]
وجود بعض المواقف اللارسمية في أماكن الطلب ولكن بدون تهيئة المكان، مما يسبب مخاطر، وإزدحام واختناق مروري وزيادة فرص التحرش بالنساء ويكون مصدر للمشاجرات.

فيما يخص **وسائل الانتقال الجماعية** ظهر تفضيل النساء للمركبات ذات السعة الصغيرة لسببين أحدهما أن هناك كرسي مخصص لكل شخص ولا توجد مساحات وفراغات بينية للتزاحم والتي تزيد من سهولة التحرش وثانيًا أن هذه المركبات الصغيرة تنتشر وتغطي نطاقات عمرانية أوسع من المركبات الكبيرة. برغم المناداة باستبدال وسائل المواصلات اللارسمية بوسائل المواصلات العامة من حافلات كبيرة وذلك أساساً لأسباب بيئية إلا أنه يجب الانتباه أن فرص التحرش الجنسي تزداد مع زيادة الفراغات البينية والطرقات داخل الحافلات الكبيرة وذلك شأن الأتوبيس العام حيث يزيد التحرش من الركاب الواقفون بداخله عن الركاب الجالسون.

لتحقيق الأمان من التحرش والزحام تلجأ المرأة أحيانًا لأخذ **وسائل الانتقال الفردية** كالتوكتوك بدلًا من الجماعية كالميكروباص مما يزيد من المصروف المادي على الرحلة ولكن عندما تكون المخاطر مختلفة نوعيًا قد تختار المرأة الوسيلة الجماعية وتجازف التعرض للتحرش الجنسي حرصاً على الأمان من مخاطر أكبر (خطف – إعتداء – قتل) وذلك في ظروف يقل فيها تواجد الناس في الشوارع.

قامت بعض الحكومات بتنظيم وسائل المواصلات اللارسمية لقدر ما (مشروع السرفيس بمصر) لزيادة الأمان لمستخدميها وإدراجها في إطار تكاملي مع وسائل المواصلات الرسمية إلى حين تطويرها لتحقيق هدف حرية الوصول إلى شتى الأماكن فى راحة وأمان[76] ظهرت الأمثلة الجيدة على تكامل وسائط النقل في مدن آسيا وأميركا اللاتينية ولكنها في مرحلة الإعداد في الدول العربية. في مصر تركز الإدارة المحلية أحياناً على المكاسب المادية الذي تربحها من المواقف الكبرى لهذه المركبات أكثر من التركيز على تنظيم إدارتها وإمدادها بالخدمات التكميلية لراحة الركاب وضمان الأمان لهم .[77]

يقل الطلب على التنقل والحركة إذا ما أصبحت كل هذه المقاصد في المتناول وعلى مقربة من السكن بحيث توفر الجهد والوقت والمال والتلوث الناتج عن المركبات الآلية والذي بدوره يسيء إلى البيئة ويساهم في التغير المناخي المهدد للمدن العربية والتي أشارت الأبحاث إلى زيادة عاقبته السلبية على المعيشة اليومية للمهمشين والفقراء والنساء منهم على الأخص. وبالتالي يكون الحفاظ على جوانب

75 GIZتعظيم القيمة الإنتفاعية: دليل العمل في المناطق اللارسمية. التعاون الألماني 75شهيب وآخرون (جاري النشر)
76 UN Habitat (2013), Sustainable Urban Mobility in the Middle East and North Africa. Available from: http://unhabitat.org/wp-content/uploads/2013/06/GRHS.2013.Regional.Middle.East_.and_.North_.Africa.pdf
77 GIZتعظيم القيمة الإنتفاعية: دليل العمل في المناطق اللارسمية. التعاون الألماني 77شهيب وآخرون (جاري النشر)

العمران المدمج مثل تعدد الاستخدامات في الأحياء الشعبية في قلب المدن وفي المناطق اللارسمية مع ضبط وتقنين وتحسين ظروف قطاع الأعمال اللارسمي بها يتيح للمرأة المتعلمة فرص عمل في مجالات المحاسبة والمحامة والإدارة عامة في مواقع يسهل الوصول إليها مع تفادي رحلات التنقل الطويلة. يتطلب ذلك أيضاً بعض التعديل في نظرة المجتمع المحلي للفتاة العاملة.

ثالثًا: منظومة السكن والمعيشة اليومية

السكن ليس وحدة سكنية والحي السكني ليس عدد من الوحدات السكنية، فهناك مجموعة من الأنشطة المعيشية[78] التي تتشابك لتكون ما يمكن أن نطلق عليه منظومة السكن[79] التي إذا تحققت في العمران نكون قد توصلنا إلى مدن يمكن العيش فيها. تشمل منظومة السكن والمعيشة اليومية الفراغات المحيطة بالمسكن والخدمات والأنشطة التجارية المرتبطة بالسكن لكافة أفراد الأسرة وتشمل أيضاً الرحلات اليومية إلى السوق والعمل والمدرسة لتحقق معايير السكن اللائق العالمية[80]. يكمن تقسيم مناقشة هذا الموضوع إلى ما يلي:

I. أمن الحيازة والقدرة على تحمل التكلفة:

حيازة المرأة الآمنة والمستقلة للسكن والإيجار تساعد في توفير الأمان من العنف الأسري والتشرد والإخلاء القسري. فكثيراً ما يأتي ذلك نتيجة لارتباط المأوى بأحد الأقارب الذكور كالزوج أو الأب. وتتمثل مشكلة أمن حيازة المرأة في السكن في مشاكل متعلقة بالتفرقة وتمييز النوع الاجتماعي في السياسات واللوائح والقوانين والمشاكل الناتجة عن الأعراف والتقاليد الإجتماعية والثقافية والدينية وأحياناً المشاكل الناتجة عن الإخلاء القسري. (مثال) فنتج عن تلك المشاكل أن 7% فقط من النساء في المغرب لهم منفذ لحيازة آمنة للأراضي.[81] كما أن المعدلات المرتفعة للتحضر رفعت من الأسعار في مجال الإسكان مؤثرةً بصورة أكبر على فئات الدخل المتوسط والأدنى. ومما قام بدفع أسر أكثر للجوء للإسكان غير الرسمي. وهو لا يضمن أمان المسكن.[82] وهذا ينعكس على النساء بصورة مباشرة طبقاً لظاهرة "تأنيث الفقر."

- سياسات وبرامج الإسكان لا تميز في حصول المرأة على مسكن أو على أرض بصورة مباشرة. ولكن يظهر التمييز ضد المرأة ضمنياً في تعامل برامج ومشروعات الإسكان مع الرجل باعتباره رب الأسرة حتى إذا كان غائباً أو كانت الزوجة هي المعيلة فعادة الرجال هم من يحصلون على قطع الأراضي المخصصة من الدولة .[83] فمن شروط التقدم للإسكان في مصر شرط الوظيفة الرسمية بمرتب ثابت وهو ما به تمييزاً ضمنياً ضد المرأة في ضوء ازدياد نسبة العملات في القطاع اللارسمي عنه في الرسمي.

78. شهيب وآخرون (2003) تأثير البعد الاجتماعي والصحي والنفسي لتصميم المسكن الملائم والتجمع السكني المركز القومي لبحوث الإسكان والبناء

79 Shehayeb, D., Abdelhalim, K., Sabry, S., Hafez, Y. & Al Helo, A. (2013). The Marginalized and the Right to Adequate Housing: Analytical study of housing policies in Egypt. Center for Arab Woman for Training and Research CAWTAR / Ford Foundation, Tunisia. ISBN: 978-9973-837-47-9

80 Ibid.

81 Sarhani, N. (2008) Women's Role in Sustainable Food Production and preserving Natural Resources, both Land and Water. Available from: ftp://ftp.fao.org

82 GTZ (2009). Cairo's Informal Areas Between Urban Challenges and Hidden Potentials. Available from: http://www2.gtz.de/dokumente/bib/gtz2009-0424en-cairo-informal-areas.pdf

83 Sarhani, N. (2008) Women's Role in Sustainable Food Production and preserving Natural Resources, both Land and Water. Available from: ftp://ftp.fao.org

- تؤثر القوانين المرتبطة بالأعراف والتقاليد الاجتماعية والثقافية والدينية ببعض البلاد مثل قانون الأحوال الشخصية في مصر حيث حق حيازة مسكن الأسرة للمطلّقة الحاضنة لكنه لا يعطيه للمطلقة غير الحاضنة وينطبق ذلك على 6% من النساء المطلقات. أما في تونس فقد جاء نص القانون بإلزام الزوج بالتكفل بمصاريف المعيشة لطليقته شاملة حيازة مكان للسكن ولكنه لا يلزمه بتوفير هذا السكن بالمعنى المادي. وفي السعودية أن تكون المرأة تابعة لإرادة "المِحرِم" بدوره يضع المرأة تحت وصاية قانونية للرجل[84].
- الأعراف المرتبطة بالميراث (الوراثة/الإرث) من أكثر العوامل المؤثرة على حيازة المرأة للأرض والسكن. ففي مصر – خاصة فيما يخص الأرض الزراعية - ، تحول المرأة دون تملك نصيبها في الميراث خوفاً من تفتيت ملكية الأسرة والاستدامة الاقتصادية تخوفاً من تحكم زوجها في ملكيتها [85]. وفي لبنان، بينما القوانين الخاصة بالأراضي (غير تمييزية)، لا يتم التشجيع على حق حيازة المرأة للأرض الموروثة ، كما هو الحال السائد ببلدان عربية أخرى مثل المغرب[86] و(المملكة) السعودية[87]. وفي المغرب أيضاً هناك صعوبة للنساء لحيازة الأراضي نتيجة لصعوبات في الوصول للأراضي ذات الملكية الجماعية التي يمتلكها قبائل عرقية. ففي المجمل –عالميا- حتى وإن تمكنت المرأة من تملك الأرض فلا يمكنها التحكم بإدارتها ولا حتى الحيازة، فمثلاً المرأة في السودان يجب أن ترجع إلى زوجها أو الوصي عليها من الذكور لإدارة ممتلكاتها.[88]
- في حالات الإخلاء القسري وإعادة التسكين كثيراً ما ينتهي أمر السكان المنقولين بنفس القصور في حيازة المسكن وتتضاعف مشاكلهم بزيادة مصروفات التنقل بسبب بعد أماكن السكن المستجدة عن كافة الخدمات وفرص العمل. في 2008 في مصر تم تفعيل قوانين ومخططات أدت إلى الإخلاء القسري وإعادة التسكين وكان التأثير السلبي الأكبر على النساء، حيث أن النساء الحاضنات إنعزلن في مواقع إعادة التسكين النائية بينما انتقلن الفتيات للسكن مع الأقارب بالقرب من أماكن السكن الأصلية (في المناطق اللارسمية) لاستكمال دراستهم (لم يكن لديهم حيازة وبالتالي بغير محل إقامة كان الطلاب مهددين بعدم القدرة على الاستمرار في التعليم) وفقدت المرأة العاملة مصدر رزقها لزيادة نسبة مصروفات الانتقال بالنسبة للدخل واحتار الرجال ما بين أماكن العمل وأسرهم في السكن المستجد[89].

84 Ibid, p. 113.
85 Shehayeb, D. (2010), Global Assessment of the Status of Women's Empowerment and Gender Mainstreaming in Local Governance: Arab States. Unpublished background report to UN Habitat., p. 43.
86 Ibid, p. 90.
87 Ibid, p. 125.
88 Shehayeb, D. (2010), Global Assessment of the Status of Women's Empowerment and Gender Mainstreaming in Local Governance: Arab States. Unpublished background report to UN Habitat, p. 199.
89 Shehayeb, D., Abdelhalim, K., Sabry, S., Hafez, Y. & Al Helo, A. (2013). The Marginalized and the Right to Adequate Housing: Analytical study of housing policies in Egypt. Center for Arab Woman for Training and Research CAWTAR / Ford Foundation, Tunisia. ISBN: 978-9973-837-47-9

II. البنية التحتية وصلابة المنشأ والبيئة المحيطة

النساء عامة أكثر عرضة للسموم البيئية من الرجال مما يعرضهم لمخاطر أكبر[90] إذا لم تتوفر المرافق كالمياه والصرف الصحي وذلك لارتباطها بالبيئة السكنية ارتباطاً وظيفيًا. الباحثون في أكثر من بلد سلطوا الضوء على أن النساء ذوات صحة أضعف من الرجال نتيجة لطبيعة عملهن حيث نجد المرأة في أغلب الحالات هي المسؤولة عن إحضار مياه الشرب، والتخلص من النفايات وتحضير الطعام في معظم الثقافات. يتطلب ذلك الجهد والوقت مما يجعل المرأة ويعرضها للمخاطر على حياتها وعلى صحتها وصحة أسرتها. وعندما يتعلق الأمر بالفتاة، يؤثر ذلك سلباً على فرصها في التعليم والعمل والخروج من دائرة الفقر. كما أن المسكن والبيئة المحيطة به يلعب دوراً في إشباع احتياج الإنسان لـ "التعبير عن الهوية والمكانة الإجتماعية" .القضايا المتعلقة بهذا الصدد تشمل عادة القصورفي توفير بيئة مادية صلبة وفعالة وظيفياً والقصور في إدارتها بفعالية.

- في أغلب البلدان العربية، يتواجد قطاع لا بأس به من السكان يقطن في أنماط مختلفة من السكن ذو البيئة المادية المتدنية ومن الجدير بالذكر أنها ليست كلها أنماط سكن غير رسمية ولكنها لا تحقق معايير السكن اللائق مثل مشروعات الإيواء العاجل في مصر والتي تقضي فيها الأسر عقوداً بدلاً من ستة أشهر كما هو مخصص في التعريف الرسمي لهذا النمط وقلب المدن التاريخية المتدهور في الربوع والأبنية التراثية حيث تشغل كل أسرة غرفة واحدة بدون حمام خاص وأحياناً بدون توصيلات مياه وصرف صحي ولكنها لازالت تعتبر سكن رسمي (عقود إيجار من وزارة الأوقاف مثلاً)، وغرف الخدم أعلى الأسطح في الأحياء الراقية التي تم تصميمها في القرن التاسع عشر على النمط الأوروبي ذلك أيضاً من أنماط السكن الرسمي من حيث الحيازة ولكنه دون المستوى مثله مثل العشش اللارسمية في الظروف المعيشية. أما في سوريا والمغرب العربي فالعشش المبنية من مواد/سبل إنشاء غيردائمة/مؤقتة وهي تنتشر على أراضي مؤسسات الدولة كالأوقاف وبعض الأراضي الخاصة التي قد تؤول حيازتها الموروثة كنظام وضع اليد[91] أو نظام الحكر. النساء بالتحديد يتأثرن بهذه الأحوال المتدهورة ويعانون من إنخفاض في أمن حيازة المسكن أكثر من الرجال.[92]
- المدن العربية تواجه الانخفاض في المياه العذبة والنقص في نظم إدارة فعالة لجمع ومعالجة والتخلص الآمن للمخلفات الصلبة ولمياه الصرف. برغم أن الامتدادات العمرانية التي تحدث بطرق غير رسمية تمثل عائق للإدارة العمرانية الفعالة.[93] إلا إن نقص المعلومات وعدم الدقة في التدوين وغياب مفهوم الصيانة مشكلة تعاني منها الكثير من المدن العربية ويضاف إليها ضعف الكفاءات في الإدارات المحلية المسئولة. ففي مصر حوالي 35% من المخلفات الصلبة في المحليات لا يتم تجميعها بأساليب منتظمة وتسرب المياه من شبكات التغذية والصرف الصحي يتسبب في أثار صحية خطيرة مثل ارتفاع خطر الإصابة بمرض الكبد

90 UNEP (2005), Mainstreaming Gender in Environmental Assessment and Early Warning, p. 25. Available from: http://www.unep.org/dewa/products/publications/2005/Mainstreaming_Gender.pdf
91 Habitat III Issue Paper 9: Urban Land
92 UNEP (2005), Mainstreaming Gender in Environmental Assessment and Early Warning, p. 18. Available from: http://www.unep.org/dewa/products/publications/2005/Mainstreaming_Gender.pdf
93 ESCWA (2013), The Arab Millennium Development Goals Report: Facing Challenges and Looking Beyond 2015, p. 23. Available from: http://www.escwa.un.org/sites/arabmdg13/E_ESCWA_EDGD_2013_1_Summary_E.pdf

الوبائي حيث تحتل مصر المركز الأول في العالم في انتشار هذا الوباء. هذا النوع من الإدارة العمرانية المتدنية يمكن التعرف عليه بسهولة في الأحياء الفقيرة في عديد من المدن مثل القاهرة ودمشق والرباط وصنعاء وآخرين.[94]

- من الأضرار المعنوية التي تمس المرأة والفتاة أكثر من الرجل في البيئة السكنية هو المنظر العام الذي يسيء من الهوية الإجتماعية ومن أهم العناصر المساهمة تراكم المخلفات على مرئى في الفراغ العام ويتأثر بها الفتيات أكثر من الشباب حيث أن التفاعل الاجتماعي بين الفتيات كثيراً ما يحدث في المسكن ذاته وتتفادى الفتيات من الأحياء الشعبية التي تنتشر بها هذه الظاهرة إستضافة زميلاتها أو أصدقائها في مسكنها[95]. قد يرجع ذلك إلى أن المسكن وترتيبه مازال مرتبط بدور المرأة في الثقافات العربية.

III. ملائمة توزيع فراغات المسكن ومحيطه

توزيع فراغات الوحدة السكنية وعلاقتها بالمحيط العمراني يؤثر في تلبية الاحتياجات الأساسية والوظيفية والنفسية للمرأة. فهو يرتبط في مناطق الإسكان المتدني بتعرض المرأة والفتاة للعنف وخاصة العنف الجسدي/الجنسي. عالمياً يزداد "خوف المرأة من الجريمة" في الفراغ العام ضمن النساء المعرضات للعنف والتحرش الجنسي في المسكن والمنطقة السكنية. كما أنه يزداد مع إدراك الشخص بالافتقار للقدرة الاجتماعية والاقتصادية[96]. ولكن ليس هذا هو الحال الشائع في الدول العربية حتى في مناطق الإسكان اللارسمي وذلك بسبب الأعراف الثقافية والعادات الاجتماعية والنسيج العمراني المساند لهما الذي يعزز الأمان من خلال زيادة فرص نمو الشبكات الاجتماعية والتضامن الإجتماعي و يتيح ذلك للمرأة العربية فرص زيادة الدخل عن طريق مزاولة عمل أو نشاط يدر ربح داخل المسكن. يهمل التصميم والتخطيط الرسمي للسكن أغلب وظائف المسكن الاجتماعية والاقتصادية والنفسية بينما تتوفر العوامل التي تلبي الأولويات من تلك الوظائف في الأحياء القديمة والأحياء غير الرسمية[97]، فيما عدا حالات السكن المتدنية التي تنعدم فيها تلبية تلك الاحتياجات، فبعضها يفتقر للاحتياجات الجوهرية كالأمان على الحياة أو الجسد أوالصحة العامة.

- في حالة المناطق ذات الظروف الإسكانية المتدنية حين يكون الحمام مشتركاً بين أكثر من أسرة نووية وغير متواجد داخل الوحدة السكنية يزيد تعرض المرأة والفتاة للتحرش/العنف الجنسي. أيضاً عندما يزيد التزاحم لدرجة عدم توافر الخصوصية للزوجين وإختلاط الجنسين من الذرية في أماكن النوم تزيد فرصة سفاح القربى والدعارة[98].
- أثبتت الدراسات أن أنماط توزيع الفراغات في السكن في المناطق الشعبية القديمة وقطاع الإسكان غير المخطط يعكس التنوع في الطلب في مساحة المسكن، بينما لا توفيه مشروعات الإسكان الجماعي المخططة في المدن الجديدة[99] التي تتبع نهج التجربة والخطأ دون دراسة

94 AFED (2008), Arab Environment Future Challenges, p. 5. Available from: http://www.fao.org/fileadmin/user_upload/rome2007/docs/Arab_Environment_Future_Challenges.pdf
95 Shehayeb, D., Sabry, S. & Al-Helo, A. (2011). Qualitative Baseline Study in Al-Darb Al-Ahmar. Unpublished report as basis for planning Phase III of the ADAA Revitalization Project started by the Agha Khan Cultural Services-Egypt.
96 Whitzman, C. (2007). Stuck at the Front Door: Gender, Fear of Crime and the Challenge of Creating Safer Space. Available from: http://epn.sagepub.com/content/39/11/2715.short
97 شهيب وآخرون (2003). البعد الاجتماعي والصحي والنفسي لتصميم المسكن الملائم والتجمع السكني. المركز القومي لبحوث الإسكان والبناء
98 Kandil, Amany. The Arab Civil Society Confronting Social Risks, pp.28.
99 Ibid.

نوعية للطلب على السكن[100].كذلك في تونس لم تحقق بعض المشروعات الوطنية عناصر السكن اللائق لعدم استجابة المكونات الداخلية والخارجية للمساكن ونمطية التصميم لمتطلبات الفئات المستهدفة من إعتبار للاستعمالات اليومية والخصوصية للأسرة وخاصة المرأة في منطقة لا يزال يغلب الطابع الريفي على ثقافتها ونظرتها للفضاء السكني.

- وبسبب افتقار القدرات نجد أن معظم النساء من الفئات الفقيرة يقمن بأعمال رعاية الأسرة والمسكن فلا تستطعن الغياب عنه لفترات زمنية طويلة لذلك، في الكثير من الأحيان، يكون المسكن هو نفسه مكان العمل ومكاناً للإنتاج ولكسب الرزق.
- نادراً ما تشترك المرأة عالمياً في وضع السياسات العمرانية وفي اتخاذ القرارات في مجالات الاستثمار العقاري والبنية التحتية والإسكان من خلال المجالس المحلية المنتخبة[101] (غالباً لارتباطهم بالاقتصاد والتربح) ولكنها طالما أبدت اهتماماً كبيراً فيما يخص تخطيط البيئة السكنية وتصميمها حينما أتاحت لها آليات المشاركة المجتمعية الفرصة في مشروعات التطوير[102]. ولكن إذا استقرأ الرجل في هذه الآليات مجالات اتصال أو مصلحة مادية، يهيمن عليها الرجال، ونادراً ما يتسع المجال لمشاركة المرأة.

IV. موقع المسكن وعلاقته بتوزيع الخدمات وفرص العمل

تخطيط الأنشطة السكنية والخدمات المرتبطة بالسكن يؤثر على حياة المرأة اليومية أكثر من الرجل. فالنساء مسؤولون عن أنشطة يومية عديدة كالتسوق المرتبط بتحضير الطعام ورعاية الأطفال (لعب وذهاب إلى المدرسة) وترتيب المسكن.[103] تخطيط الخدمات في التجمعات العمرانية الجديدة يفتقر للتنوع وتوزيعها يزيد العبء على المرأة. التخطيط الدقيق للاستعمالات المختلطة وعلاقتها بالفراغات والأحوزة التي تتم فيها الأنشطة السكنية يؤثر في الشعور بالأمان خاصة للمرأة والفتاة. الحصول على خدمات جيدة متكاملة موزعة جغرافياً وبمعدلات كافية ومربوطة بمسارات وفراغات عامة آمنة، يساعد المرأة على الحصول على فرص أفضل في التعليم والتغذية وزيادة الاستفادة من البناء المجتمعي ويوفر عليها جهد ومال ووقت الانتقالات. الدمج الاجتماعي للفئات الاقتصادية مع التجانس في أسلوب الحياة السكنية (عكس سياسات الإسكان المتبعة القائمة على العزل الفئوي) يوفر للمرأة فرص العمل على مقربة من السكن وممارسة التكافل/التضامن الاجتماعي ويقلل من أسباب النزاعات المؤدية أحياناً إلى العنف.

- تتميز الدول العربية بقوة الترابط الإجتماعي ضمن سكان الأحياء القديمة/ الشعبية في المدن العربية وتنطبق على الأحياء غير الرسمية بعد إستقرارها وبنائها بالكامل حيث تظهر لدرجة أقل في نمط النسيج العمراني المتضام أو "المدمج" الذي يزيد من فرص اللقاء وبالتالي التعارف

100 USAID (2006). Housing Demand.
101 Roux, N. (2010). The Role of Elected Women in the French Mediterranean Cities. Gender, Cities and Local Governance in the Arab World and in the Mediterranean Region. International conference by CEDEJ, held in Cairo 14-15 April 2010.
102 Eid, H. Case of Halmous and Bahateen in Ismailia……
103 UNEP (2005), Mainstreaming Gender in Environmental Assessment and Early Warning, p. 18. Available from: http://www.unep.org/dewa/products/publications/2005/Mainstreaming_Gender.pdf

وإقامة العلاقات الإجتماعية وبالتالي تسرع من البناء المجتمعي[104] . ذلك يعوض الإفتقار للقدرة الإقتصادية والإجتماعية للمرأة بالتضامن بين سكان الجوار والحي . ويظهر الجانب السلبي لهذه السمة في الرقابة المجتمعية التي تكون على حساب الحرية الشخصية للمرأة وخاصةً الفتاة (أنظر الفراغ العام).

- عدم استمرار بعض الفتايات في التعليم وعدم استخدام الخدمات خارج منطقتهم يرجع أحياناً لسوء موقع الخدمات وتفاديًا لاستخدام وسائل النقل الجماعي الذي يمكن أن يعرض الفتاة للمخاطر في حين أن أهالى الفتيات يسمحون لبناتهم بالسير على الأقدام للمدارس داخل منطقتهم ويوافقون على ممارستهن للأنشطة الرياضة والفنية حيثما توفر الإشراف الذي يضمن الأمان[105]. أحياناً جمود الدولة في إدارة الخدمات يتسبب في عدم كفاءة الخدمة وعدم استخدامها كالتعليم والخدمة الصحية المناسبة لمواعيد وشروط الاستخدام المناسبة للمرأة والفتاة. في مصر مبادرة تعليم الفتيات من خلال توفير مدارس الفصل الواحد نجحت في البداية (800 مدرسة) ثم فشلت نتيجة افتقار الدولة إلى الهيكلة الإدارية المناسبة لتشغيل وصيانة مؤسسة تعليمية متناهية الصغر.
- في بلاد المشرق والمغرب تشترى المرأة معظم احتياجاتها من داخل المنطقة في معظم المناطق الشعبية القديمة. قرب الأسواق الغذائية من المسكن تزداد أهميته مع الفقر فترفع من فرصة التغذية السليمة للمرأة وأطفالها في عدم وجود إمكانية تخزين الطعام بأسلوب صحي سليم وتتيح الفرصة لمشاركة الأطفال في شراء الاحتياجات اليومية وشراء المرأة العاملة لمتطلباتها في طريق العودة من العمل. يساعد على ذلك توزيع المحلات التجارية الذي يحترم خصوصية المجتمع المحلي من خلال تركيز الأنشطة التجارية الجاذبة للمشترين من خارج المنطقة على الشوارع الرئيسية على أطراف الكتلة السكنية، بينما تتخلل المحلات التي تخدم سكان المنطقة في القلب. في مصر امتد ذلك النسق العمراني في الكثير من المناطق غير الرسمية.
- مشروعات التطوير في المناطق القديمة في قلب المدن والمناطق اللارسمية المدمجة التي تميز الكثير من المدن العربية يؤول أحياناً إلى زيادة إختراق المركبات للشوارع مما يتعارض مع حركة المشاة ويسبب خطورة لإمتداد الأنشطة السكنية مثل لعب الأطفال وحركة السيدات الحرة وبالتالي يجب الحفاظ على التوازن ما بين تحقيق متطلبات التنقل بغرض الانتعاش الاقتصادي والآمان البدني وما بين الحفاظ على حرية تنقل النساء والأطفال داخل المنطقة السكنية من المركبات ومن الأغراب.
- قرب السكن من العمل يفيد الأسرة حيث يزيد من الوقت الذي يقضيه الأهل مع الأطفال ويزيد من سهولة اللجوء إلى مساندة الزوج لزوجته في الأمور العائلية ووقت الأزمات. لا يزال العمل اليدوي والحرفي يمثل قطاع كبير من العمل في الدول العربية وخاصة في الأحياء اللارسمية وتتمثل في الأنشطة الانتاجية والتجارية التي إذا ما اتبعت بعض الضوابط للتقليل من المخاطر يمكن الإبقاء عليها فهي مرحّب بها من قِبَل السكان لإعتبارها توفر فرص عمل على مقربة من السكن ومصدراً للأمان في الفراغ العام للسكان[106].

---

[104] Shehayeb, D. & Eid, Y. (2007). Neighbourhood Design and Community Building: A model of social interaction. In D. Shehayeb, H. Turgut Yildiz, & P. Kellett (Eds.), The Appropriate Home: Can We Design "Appropriate" Residential Environments? Proceedings of the First HBNRC & IAPS-CSBE Network Joint Symposium.. (ISBN 977-17-4798-3. pp131-144).

[105] AKCS-E (2008). Progress Reports on the Revitalization of Al-Darb Al-Ahmar Project. AKTC: Geneva.

106 Ibid.

- تعتمد النساء الفقراء، بطبيعة أغلب الأعمال الائي يقمن بها، على الشبكات الاجتماعية مع فئات الدخل المتنوعة وسهولة الوصول إليها. ففي مصر تسبب إعادة تسكين سكان المناطق غير الآمنة في المدن الجديدة إلى تضرر أغلب النساء لأنهم فقدوا الاتصال بأماكن فرص العمل وبالشبكات الاجتماعية التي تمثل الطلب (الزبائن). الأعمال التي كن يقمن بها تشمل تأدية خدمة مثل تنظيف البيوت وغسيل الملابس ورعاية الأطفال وتصفيف الشعر، أو صناعة منتج يدوي وبيعه كالحياكة والتطريز والطبخ ، أو مجرد بيع منتجات[107].
- بدأ الاهتمام في بعض الدول بتأمين وصول الخدمات الاجتماعية مثل المساعدات المالية والخدمات الصحية والقانونية والتكوين المهني من خلال مراعاة المتطلبات التي تلائم المرأة وظروفها ومنها قرب الخدمة من مكان السكن وتوظيف النساء في إعطاء الخدمة واختيار أماكن وأساليب تأدية الخدمة التي تضمن سلامة وكرامة المرأة[108].

107 Shehayeb, D., Abdelhalim, K., Sabry, S., Hafez, Y. & Al Helo, A. (2013). The Marginalized and the Right to Adequate Housing: Analytical study of housing policies in Egypt. Center for Arab Woman for Training and Research CAWTAR / Ford Foundation, Tunisia. ISBN: 978-9973-837-47-9

108 Shehayeb, D. (2010), Global Assessment of the Status of Women's Empowerment and Gender Mainstreaming in Local Governance: Arab States. Unpublished background report to UN Habitat

التوصيات

كما سبق شرحه فالخلل في منظومة العمران ومشاكل الحياة الحضرية في الدول العربية يرجع إلى عوامل مختلفة يمكن التدخل فيها ومراجعتها على مستويات مختلفة بدءاً بالعموميات من سياسات وقوانين وتوجهات مجتمعية وخطط اقتصادية إلى مستويات واقع العمران ومخططاته التصميمية والمالية والإدارية. تتناول التوصيات ما يجب إتخاذه من خطوات لتغيير المفاهيم والأهداف والخطط والإدارة للكي ينتج عنه تحسين فعال في منظومة العمران يساهم بدوره تفي حقيق الأهداف المرجوة للمرأة العربية. ينقسم عرض التوصيات ليشمل أولاً التوصيات العامة على المستوى الأعلى ثم التوصيات الخاصة بكل محور من محاور إرتباط الهدف بالمرأة.

أولًا: التوصيات العامة

- ينبغي تناول التخطيط بوصفه عملية تشاركية ومرنة ومستمرة وليس مخططاً جامداً، كما ينبغي زيادة مشاركة المرأة في الحياة الديمقراطية وصنع القرار على جميع المستويات ليضمن زيادة الإهتمام بقضاياها،[109] وبحيث يتم تعميم منظور المساواة بين الجنسين على جميع القرارت الخاصة واعتباره في وضع الميزانيات والاستثمارات الشاملة للآليات المالية التي تدعمها في البنية التحتية والخدمات والفراغ العام وتخطيط استخدام الأراضي وتنميتها. وبذلك تكون عملية التخطيط العمراني منصفة ويتم تقاسم الفوائد من جانب الجميع.
- التأكيد على البعد المكاني في صنع السياسات القطاعية وتنفيذه[110]، مع حسن تعريف الأسباب وراء مظاهر المشكلات، وتعديل المفاهيم، والوصول إلى أهداف عادلة واضحة تتفق مع أهداف الشعوب.
- النظر إلى النظام البيئي والديناميكيات البيئية بوصفها عناصر مكانية مهمة ودمج ذلك المنظور في التخطيط على مختلف المستويات[111]. مع الاهتمام بإدخال أنظمة تحذير مسبقة وتحقيق الاتصال ونقل المعلومات للمنازل ووضع خطط للإخلاء ومناطق عازلة من الكارثة.[112]

- إدراج اعتبارات سلامة المرأة في جميع السياسات والبرامج الاجتماعية الاقتصادية ذات الصلة بما في ذلك تلك التي تتناول الإسكان والتخطيط والعمل والتعليم والصحة والفقر والتهميش والإقصاء الاجتماعي.[113]
- اتباع النهج الشمولي فضلاً عن القطاعي وفهم أن البنية التحتية العمرانية لا تتكون من العناصر المادية فحسب، ولكنها تحتوي أيضا على ثلاثة مكونات رئيسية: الأصول والمعرفة والمؤسسات[114]. كما يتطلب أيضاً ربط مخططات البنية التحتية والشبكات

109 UN HABITAT III (2015), Issue Paper 1: Inclusive Cities
110 UN HABITAT III (2015). Issue Paper 8 : Urban and Spatial Planning and Design
111 Ibid.
112 UNISDR (2013), Overview of Disaster Risk Reduction in the Arab Region, p. 2. Available from: http://www.unisdr.org/files/31693_drrfactsheetarabregionfinal.pdf
113 UN HABITAT III (2015), Issue Paper 3: Safer Cities
114 UN HABITAT III (2015), Issue Paper 18: Infrastructure

بالتصميم العمراني للفراغات والشوارع ويساهم ذلك في الإدارة للمخاطر والكوارث بصورة أكثر فعالية [115] [116]

- وضع الإسكان كآلية وليس منتج في صميم[117] التنمية الوطنية وربطه بالإصلاحات الشاملة والسياسات والتخطيط الاقتصادي للموارد وتوزيع السكان والتمويل على المدى الطويل فقضايا الإسكان في الدول العربية ويتطلب ذلك:
  - نهج مسار مزدوج يشمل السياسات الوقائية (التخطيط لاحتواء وتوجيه الامتدادات الجديدة) والسياسات العلاجية (تحسين الأحياء الفقيرة).
  - التصدي للنمو الحضري على نحو استباقي وتفادي التخطيط للأزمة، من خلال دعم المدن الثانوية وتطوير الريف وتهيئة امتدادات المدن المخطط لها بمنظور شمولي لكافة الفئات.[118] متبنياً نهج التخطيط المتكامل مسبقاً للنمو السكاني في المناطق الحضرية من خلال تخطيط مناطق للامتداد جاذبة للسكان من جميع الفئات (يتوافر فيها مقومات المعيشة اليومية المناسبة لكافة الفئات)، بحيث تصبح مجتمعات متكاملة اقتصادياً واجتماعياً.
- تعزيز قدرة الحكم المحلي الضرورية لوضع الخطط والسياسات الحضرية والإقليمية المدروسة والمبنية على فهم الواقع وقواعد التحول مع الزمن، كما يتم دعم التخطيط والحكم المحلي بوصفه وظيفة للصالح العام تحديداً من خلال
  - البعد عن ممارسات الحكومة وكأن الشعب مورد لميزانية الدولة[119] وتنفيذ تلك الخطط بحيث تستجيب لاحتياجات المجتمع والسياق المحلي.
  - البناء على الجهود الذاتية في القطاع اللارسمي من خلال مشاركة الممارسات الأهلية في مجال السكن والخدمات والحركة لتعظيم القيمة الانتفاعية وتحييد الجوانب/الآثار السلبية لتلك الممارسات.[120]
- الحفاظ على العمران الموروث في الدول العربية الذي يزيد من فرص اللقاء ويحقق إستدامة الترابط ومشاركة المجتمع في تحقيق بيئة آمنة[121]. ذلك لأنه متمشي مع خصائص المدينة "المدمجة" التي تم الإتفاق عليها عالمياً أنها الأكثر إستدامة[122]. فهي تضيف مصدر مجتمعي (رقابة طبيعية ضد العنف والتحرش والجريمة) عن الرقابة المؤسسية لتأمين وتمكين المرأة.[123] ويستدعي ذلك:

---

115. البرنامج الثالث للمستوطنات البشرية، فريق عمل الأمم المتحدة، 2015 . ورقة المسائل رقم 15 : القدرة على مجابهة الكوارث في المناطق الحضرية.

116 إطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث(؛ SFDRR(2015-2030

117 الدورة الخامسة والعشرون لمجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية " تحيط علما" بنهج الإسكان في صلب الاهتمام) HSP/GC/25/L..6في القرار رقم (1) الذي يضع الإسكان في صميم السياسات الحضرية الوطنية والمدن ويشجع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية والدول الأعضاء على النظر في تنفيذ الإستراتيجية العالمية للإسكان،حسب الاقتضاء، بما في ذلك من خلال تصميم الأدوات والآليات لتعزيز تمويل الإسكان الشامل على الصعيدين الوطني والمحلي لردم الهوة الإسكانية وللمساهمة في التحقيق التدريجي للحق في السكن الملائم للجميع

118 Regional Conference for Mainstreaming Gender and Human Rights in Housing Policies: Knowledge production, exchange of expertise and working solutions" held in Hammamet Tunis, 5th-6th June 2013.

119 Inception Workshop for Informality Research Group initiated by the AUC: School of Global Affairs and Public Policy held at at the French Cultural Centre in Monira, Cairo, 29th April 2013

120 GIZتعظيم القيمة الإنتفاعية: دليل العمل في المناطق اللارسمية. التعاون الألماني [120]شهيب وآخرون (جاري النشر)

121 UN HABITAT III (2015) Issue Paper 3: Safer Cities

122 UN HABITAT III (2015) Issue Paper 11: Public Space

123 UN Habitat (2013), Sustainable Urban Mobility in the Middle East and North Africa. Available from: http://unhabitat.org/wp-content/uploads/2013/06/GRHS.2013.Regional.Middle.East_.and_.North_.Africa.pdf

- تطوير السياسات والأنظمة التي تشجع على الاندماج الاجتماعي والاستخدام المختلط للأراضي وتعدد وظائف الفراغ العام والحد من تقسيم المناطق عبر الشرائح الاقتصادية أو الاجتماعية.
- تشجيع ظهور وتنقل المرأة دون التقليل من شأن وقيم مجتمعاتها. والعمل على تصميم سياسات وبرامج تستوعب وسائل تنقل وأمكنة (فراغات عامة) وأوقات ملائمة لتحركات النساء.[124]
- على السياسات استهداف الحفاظ على قلب المدينة التاريخي الذي يتكون من نسيج عمراني واجتماعي مساند لأسلوب الحياة التراثي لتحقيق الحفاظ على التراث والهوية الثقافية للأماكن وتعزيز الإحساس بالانتماء للكل وهو من دعائم الهوية الثقافية[125].
- تحسين أمن حيازة الأراضي عبر تدرج قانونيته[126]، حتى يصل بأنظمة الحيازة الموروثة إلى أمن الحيازة بالمفهوم المعاصر.

- اتباع أسس التخطيط للمدينة المدمجة المستدامة في تخطيط الامتدادات العمرانية والمدن الجديدة والعمل على تكثيف الاستيطان في المدن والامتدادات العمرانية الجديدة لتحسين الأماكن والفراغات العامة.
- التركيز على تصحيح القواعد الاجتماعية والصور النمطية الجنسانية والتقاليد أو العادات التي تقيد المرأة والفئات التي تعاني من الحرمان وذلك من خلال:
  - زيادة وعي المرأة العربية لأهمية دورها في تربية النشء من البنين والبنات وتوعيتها في عدم التمييز بين الجنسين وخاصة في مسألة الأخلاق والواجبات والحريات وما يترتب على ذلك من سلوك رجال المستقبل تجاه المرأة في الفراغ العام.
  - تكثيف الجهود للقيام بحملات توعوية تجاه العنف والتحرش الجنسي وتوضيح أبعاد المشكلة وترتبات ذلك على المرأة والمجتمع ككل.
  - استغلال التنوع الثقافي الأكبر الموجود في المدن في إتاحة الفرصة للتحليل ومراجعة القواعد الاجتماعية ، وبالتالي الحد من التمييز المصاحب لها.[127]
  - مراجعة وتصحيح صورة المرأة والمدارك المروّجة عن العلاقات الجنسانية في الإعلام العربي ومجالات التعليم والثقافة[128].
- إنشاء قواعد للبيانات مفصلة جنسانياً حول الجريمة والعنف على المستوى المحلي أن تساعد على تحديد المشكلات وبالتالي أولويات التدخلات وتحديد الأهداف لتكون أكثر فعالية. وبالفعل، غالبا ما تأتي الأمثلة الناجحة على المنع المنسّق للجريمة والعنف على المستوى المحلي من خبرات السياسات التي تقودها الحكومات المحلية.[129]
- الاهتمام بعدم تجريم الفقر[130] وتركيز القوى للسياسية على دور الشباب والمرأة في تدخلات الحكومة المحلية الخاصة بالسلامة من خلال الاهتمام بالتعليم والقيادة والتدريب على

124 Ibid.
UN HABITAT III (2015) Issue Paper 1: Inclusive Cities 125
126 UN HABITAT III (2015) Issue Paper 9: Land
127 UN HABITAT III (2015) Issue Paper 1: Inclusive Cities
128 Shehayeb, D. (2010), Global Assessment of the Status of Women's Empowerment and Gender Mainstreaming in Local Governance: Arab States. Unpublished background report to UN HABITAT.
129 UN HABITAT III (2015) Issue Paper 3: Safer Cities
130 UN HABITAT III (2015) Issue Paper 3: Safer Cities

المهارات والبناء على رأس المال البشري للشباب الذين يعيشون في المجتمعات الأكثر ضعفا نحو سبل عيش مجدية وتحقيق الذات والكرامة لتكون بديلا عن المخدرات والتورط مع البلطجية والعصابات.[131]

ثانياً: قضايا الفراغ العام:

من المكونات التمكينية لجدول الأعمال الحضري الجديد هي القواعد والتشريعات لإنشاء الأماكن العامة وحماية الوصول إليها، والتخطيط والتصميم الحضريين لتوفير أماكن عامة ذات كمية كافية ونوعية جيدة، والتمويل والاقتصاد الحضريين لتقاسم القيم، وتعزيز التنمية الاقتصادية المحلية، وتوفير فرص العمل، واجتذاب الاستثمارات.[132]

- إنشاء الأماكن العامة وحمايتها وإدارتها والتمتع بها هي فرص مثالية لإشراك جميع المواطنين،[133] وزيادة معرفة الفئات ببعضها وبالتالي التقبل وفرصة ممارسات تعاونية. ويجب تحقيق العدالة الاجتماعية في توزيع الأماكن العامة جغرافياً وكميتها وجودتها وسهولة الوصول إليها.
  - يتحقق ذلك عن طريق إعداد إستراتيجية/سياسة على نطاق المدينة خاصة بشبكة الأماكن العامة (من شوارع وفراغات وخدمات) لحمايتها ومنع الإستيلاء عليها (سواء من جانب الجهات الخاصة والحكومية) وضمان الجودة العالية. فمن دون إستراتيجية/ سياسة واضحة، من الصعب على الحكومات المحلية توجيه الموارد وإنفاقها لذلك الغرض.
  - ويجب أن تدرج بأنظمة التخطيط العمراني وجمع البيانات كجزء من الخطط المحلية والبلدية. فكلما توسعت المدن، يتعين أن يتم تأمين الأراضي الضرورية للشوارع والأماكن العامة والخدمات العامة. وتمثل أدوات تمكين إنشاء أماكن عامة من الأراضي ذات الملكية الخاصة أهمية بالغة.
  - تدعّم هذه السياسات بمراجعة القوانين والأنظمة الحالية وإقامة نظم تمكينية بأطر قانونية جديدة لإنشاء الفراغ العام والأماكن العامة وإحيائها وإدارتها وصيانتها بما يشمله من عمليات تشاركية لتحديد استخدامها وإدارة الوصول إليها بشكل لا يقصي أي فئة من المجتمع.
- تطبيق نظام تقاسم القيم، ويتطلب ذلك اعتماد سياسات إعادة التوزيع، حيث يمكن التدخل لتحسين قيمة العقارات (عن طريق التجميل أو إعادة التأهيل) واكتساب الزيادة وتقاسمها بشرط أن تساهم في الإيرادات العامة، وأن تقوم البلديات بتكريسها لصيانة الفراغ العام و لتحسين دعم الأماكن العامة في ذات المنطقة وزيادة كميتها وجودتها في الأحياء الأقل حظاً.
- توجيه الاستثمار في الأماكن العامة إلى أن يكون محفزا لتطوير الملكيات الخاصة وممكناً للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. يمكن تحقيق ذلك عن طريق إنشاء وتطوير الفراغات

131 UN HABITAT III (2015) Issue Paper 3: Safer Cities

[132] برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية 2013 . الشوارع بوصفها أماكن عامة ومحفزات للازدهار الحضري. نيروبي

[133] برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية)آذار/ نيسان 2015 (، تقرير الدورة السابعة للمنتدى الحضري العالمي: المساواة الحضرية في التنمية – مدن من أجل الحياة

وإعادة تأهيل المناطق الحضرية/العمرانية؛ بإنشاء أماكن عامة شاملة للأنشطة الاجتماعية والثقافية، وتعزيز تخضير المدينة.

- تعديل المفاهيم بحيث لا يكون التركيز على الأماكن والمساحات فحسب وضمان الاستخدام المرن للمكان من جانب مجموعات مختلفة من الناس عبر الزمن. إذ يزيد ذلك من التنمية الانتفاعية للفراغ العام ويساهم في ضمان حيوية الأماكن العامة وتعدد الاستخدام والحفاظ على المزيج الاجتماعي الذي يميز الفراغ العام، وهو من أهم خصائص المدينة المدمجة "المستدامة" كما يتمشى هذا مع التراث الحي للمدينة العربية.
- توفير شبكة شوارع تتمتع بالكفاءة بوصفها محركاً لمجتمع نابض بالحياة وتشجيع النقل غير الآلي والعام، وخلق فضاء عام آمن ومريح وفعال يفتح الفرص أمام الجميع (المرأة بالأخص) للتنمية البشرية وكسب الرزق ورفع الوعي والمدارك والاستمتاع بكافة الخدمات.
- يتعين ذلك أن ينظر إلى الأماكن العامة بوصفها مناطق متعددة الوظائف للتفاعل الاجتماعي والتبادل الاقتصادي والتعبير الثقافي بين مجموعة متنوعة من الأشخاص وينبغي أن يتم تصميمها وإدارتها لضمان التنمية البشرية، وبناء مجتمعات سلمية وديمقراطية، وتعزيز التنوع الثقافي، يتطلب ذلك:
  - تصميم الشارع والفراغ وربطه بشبكة الحركة واستقطاب أنشطة متعددة في أوقات مختلفة من النهار والليل بحيث يكون هناك تنوع في النشاط في الحيز الفراغي الواحد، ومن ناحية أخرى يكون هذه الأنشطة تسد احتياجات فئات مختلفة من المستخدمين، فيتردد على الفراغ فئات مختلفة عمرياً وجنسياً وقدرةً ثقافية.
  - تمكين وتنظيم فرصة البيع في الشارع حيثما تواجد الطلب بحيث لا يتعارض مع سهولة الحركة. حيث تمثل الأماكن العامة لسكان الحضر الأكثر فقراً فرصاً ثمينةً لكسب الرزق حيث يمكن القيام بالأعمال خاصة للفئات المتواضعة.
- تخصيص[134] 45% الأراضي للشوارع والأماكن العامة، ويمكن أن يتم تقسيم ذلك إلى 30% للشوارع والأرصفة و15% للأماكن العامة، والمساحات الخضراء والمرافق العامة[135]. بالنسبة لربط الشوارع هو بين 80- 120 تقاطعاً في كل كيلومتر المربع الواحد[136]. بحيث لا يقل عرض الشوارع التي بها مرور سيارات عن 15 مترا ذلك علماً أن هناك شوارع الأولوية فيها للمشاة كالشوارع السكنية وشوارع التسوق اليومي بالأحياء وشوارع الأسواق المتخصصة حيث تدخل السيارة على استحياء للإمداد والطواريء[137]. كما ينبغي أن يستكمل ذلك بهدف نوعي لتقييم إمكانية الوصول، والاستخدام والسلامة، من بين أمور أخرى.
- على المسؤولين التعرف على الأماكن السلبية والخطرة على الفتيات والعمل على تزويد الأمن بهم ،[138] والأخذ في الاعتبار أثناء تخطيط المدن قضايا الأمان بالنسبة للفتيات وكيفية وطبيعة تفاعلهن مع الفراغ العام. وذلك لتخصيص مساحات عامة في مواقع وعلى

134تم تحديدها من جانب تلك التي تحقق كثافة تبلغ 150 نسمة في الهكتار الواحد، وهو الحد الأدنى لنظام النقل العام القابل للتطبيق.
135المرجع نفسه
136http://mirror.unhabitat.org/downloads/docs/StreetPatterns.pdf
137 شهيب وآخرون (جاري النشر) GIZتعظيم القيمة الإنتفاعية: دليل العمل في المناطق اللارسمية. التعاون الألماني
138 Plan International (2010), Because I am a Girl: The State of the World's Girls, p. 97. Available from: https://plan-international.org/state-worlds-girls-2010-digital-and-urban-frontiers

مسارات تضمن استخدام الفتيات بشكل رئيسي وأماكن ترفيهية ورياضية للعب الفتيات والمراهقات.

- ينبغي رفع قدرات السلطات المحلية بحيث تكون قادرة على تصميم شبكة الشوارع والأماكن العامة كجزء من خططها الإنمائية مع الأخذ في الاعتبار الفارق في نوعية الشوارع من حيث خصوصيته.[139]

ثالثاً: توصيات التنقل:

خلق الفرص لحصول الجميع على نقل آمن ونظيف وبأسعار معقولة للجميع وهو ما قد يوفر بدوره الحصول على الفرص والخدمات والسلع والمرافق. تتعلق إمكانية الوصول واستدامة التنقل بالجودة والكفاءة الخاصة بالوصول إلى الوجهات التي يتم الحد من مسافاتها لتخفيف الاعتماد على وسائل المواصلات الألية وتقصير المسافات والطلب على الانتقال. ووفقا لذلك، يتم تحديد التنقل الحضري الملائم للمرأة من خلال الدرجة التي تكون فيها المدينة ككل سهلة الوصول بالنسبة لجميع سكانها، بما فيهم النساء والفتيات والأطفال والفقراء وكبار السن والشباب والأشخاص من ذوي الاحتياجات الخاصة.

- تحقيق الجودة المادية لوصول المرأة للأماكن والفرص (العمل والخدمات والمرافق وشراء السلع). يتطلب ذلك تحول التركيز في النموذج المقترح من إدارة جانب "العرض" (المركبات) للتنقل إلى إدارة "جانب الطلب." فمن خلال تعزيز التخطيط للاستخدام المتعدد للأراضي وتعزيز خصائص المدن المدمجة للمرأة العربية في العمران القائم والمستجد (والذي بدوره يمكن أن يحد من التمدد غير المخطط)، من الممكن أن يتم اختصار طول الرحلات والحد من نشاط النقل. مع التركيز على إمكانية الوصول بوصفها هدفاً. مما يشجع بدوره على المشي ويحد من استهلاك الوقود، ويوفر مزيدا من الفرص للتفاعل الاجتماعي.[140] .
    - توفير حرية الحركة وإمكانية الوصول الآمن للمرأة والفتاة يجب أن لايقتصر فقط للوصول للخدمات الأساسية (صحة – تعليم -..) وإنما أيضاً لأماكن التثقيف والترفيه العامة، كالمدائن العامة والمتاحف وقلب المدن التاريخي والمولات ودور العرض.
    - على البلدية أن توفر في شبكة التنقل مواعيد عمل تلائم طبيعة جدول تحركات المرأة، وتوفير محطات الركوب وتشغيلها حتى في الساعات المتأخرة من الليل والصباح المبكر مع توفير الأمن أثناء التنقل في شبكات التنقل العامة وعلى الأرصفة وشوارع المشاة وحارات الدراجات إن وجدت.[141]

139 GIZتعظيم القيمة الإنتفاعية: دليل العمل في المناطق اللارسمية. التعاون الألماني [139]شهيب وآخرون (جاري النشر)
140 UN HABITAT III - 2015, Issue Paper 19: Mobility
141 Plan International (2010), Because I am a Girl: The State of the World's Girls, p. 96. Available from: https://plan-international.org/state-worlds-girls-2010-digital-and-urban-frontiers

- لتحقيق الجودة النوعية في الوصول يجب العمل على التكامل بين وسائل النقل ومسارات السير على الأقدام (أرصفة مستمرة- عبور مشاة...) حيث ظهرت الأمثلة الجيدة على تكامل وسائل النقل في مدن آسيا وأمريكا اللاتينية ولكنها في مرحلة الإعداد في الدول العربية. ويمكن الاستناد في ذلك على دراسة نظام التنقل غير الرسمي فمثلا (تتواجد المواقف غير الرسمية في مواقع حيوية على طول محاور الحركة الرئيسية بالقرب من مداخل المنطقة بحيث يسهل الوصول إليها سيراً على الأقدام .[142]
- تمكين بيئة السياسات والتنسيق المؤسسي لتحقيق تقنين وسائل التنقل غير الرسمية وإدراجها في شبكة التنقل الرسمية حيث أنه يزيد من الشعور بالأمان بالنسبة للمرأة ويقلل من فرص التحرش الجنسي أو الخطف نظرًا لموقفه داخل منظومة رسمية. [143]
- يمكن اللجوء إلى حلول مؤقتة لحين تفعيل السياسات اللازمة وتغيير المفاهيم الخاطئة. مثل تخصيص مركبات خاصة للسيدات في بعض وسائل النقل، سواء نقل فردي أو جماعي أو فصل حيز المركبة الواحدة وتخصيص مدخل وجزء خاص للنساء. [144]
- تغيير المفاهيم المجتمعية في ما هو مقبول وما هو مرفوض تجاة ممارسات المرأة. مثل تمكن إستخدام المرأة للدراجة الآلية (Mobilet) في بلاد المغرب العربي.
- استخدام تقنية المعلومات والاتصالات لمعرفة ديناميكيات التنقل في المدينة.
- توفير فرص التبضع أثناء الرحلة لكسب الوقت ولتوفيرالجهد والمال من خلال التخطيط لأنشطة تجارية مع محاور الحركة الرئيسية وبجانب مواقف التنقل وعلى المسار إليها، بحيث توفر السلع كالتي يتم شراؤها أثناء رحلة العودة اليومية للمسكن مثل (الفاكهة او السلع التي يتم شراؤها أثناء رحلة الخروج الترفيهية) لأهمية تنظيم وقت المرأة العاملة خارج المسكن.
- سياسات لوضع نظام أجرة بناءً على دراسة المكاسب والمصروفات الفعلية للمهنة بما يوازن بين دخل كافي للقائمين على العمل ويكون في متناول الركاب. مع اقتراح وضع نظام أجرة ثابت ومتكامل مع عدة وسائل.

رابعاً: توصيات لمنظومة السكن والمعيشة اليومية:

- العمل على تحقيق الإسكان اللائق المستدام والميسر، والصحة بما في ذلك الصحة الجنسية والإنجابية، والطعام المغذي، والماء والصرف الصحي، ومرافق التعليم والتدريب، وضمان الدخل الأساسي وينبغي أن تكون تلك الخدمات متاحة وفي متناول الجميع، وتلبي معايير محددة للجودة بالحد الأدنى.[145]

142 GIZتعظيم القيمة الإنتفاعية: دليل العمل في المناطق اللارسمية. التعاون الألماني [142]شهيب وآخرون (جاري النشر)
143 GTZ (2009), Cairo's Informal Areas Between Urban Challenges and Hidden Potentials, p. 120. Available from: http://www2.giz.de/urbanet/focus/docdetail-inclusive.asp?number=6779
144 Priya (2011), Gender and Mobility in the Developing World, p.19. Available from: http://siteresources.worldbank.org/INTWDR2012/Resources/7778105-1299699968583/7786210-1322671773271/uteng.pdf
145 UN HABITAT III (2015) Issue Paper 1: Inclusive Cities

- صياغة نوعية "العرض" و "الطلب" على الإسكان الأشمل الذي يحقق السكن اللائق للجميع وفرضه على متخذي القرار والجهات المشتركة في توفير ودعم منظومة السكن.
- رفع وعي المسئولون في الإدارة المحلية والقطاعات التنفيذية والمجتمع المدني وزيادة القدرة على تحليل وتقييم سياسات الإسكان لوضع استراتيجيات تشاركية لتغيير السياسات بما يحقق التخفيف من مظاهر تهميش المرأة والتصدي لسياسات الإسكان التي تزيد من مظاهر التهميش للمرأة والفئات المهمشة[146].
- توعية الأطراف الفاعلة في الحكومة على أهمية مقاربة النوع الاجتماعي واتباع النهج الحقوقي.
- تطوير استراتيجية على مستوى الحكومات المحلية تعكس احتياجات وأولويات المرأة والفتيات المراهقات وإدخال منظور مؤيد لهن في السياسات القومية والتطوير الحضري وضمان أمن الحيازة للفتيات والفتيان وأسرهم. وعلى الحكومات تخصيص ميزانية لصالح المهددين بالإخلاء والتعويض بسكن لائق.[147]
- تعديل الإجراءات والشروط بحيث تضمن نفاذ المرأة لحق الحيازة المسكن دون ربطها بالرجال في الأسرة. سياسات وبرامج ومشاريع سكنية تُعنى بالنوع أو منهج التكافؤ الجنساني بين المرأة والرجل فيما يخص المعايير المالية والفنية المعمول بها في الاقتناء المباشر للمسكن أو في ما يهم مراحل بناء المسكن بما في ذلك من حق نفاذ إلى الأرض وحق الوصول إلى مصدر تمويل بحيث يأخذ في الإعتبار القدرة التسديدية للمرأة ووضعها الإجتماعي.[148]
- معالجة الأسباب الجذرية التي تنتهك مبادئ عدم التمييز والمساواة في الحصول على المسكن، ليس على أساس النوع الإجتماعي والجغرافي فحسب، وإنما أيضاً على أساس العرق والثقافة والدين والعمر والعجز والوضع الاجتماعي والاقتصادي ومنها:
  - تعزيز أنواع حيازة المساكن غير الملكية الخاصة، التي تعكس مختلف احتياجات الفئات المختلفة وتفضيلاتها، مثل التعاونيات وخاصةً الأنواع المختلفة للإيجار. وتحقيق ذلك مع توفير الأمن الملائم للحيازة من أجل ضمان وتحفيز الصيانة الدورية والتوسعات التدريجية للإسكان.
  - تمليك الفقراء بما فيهم النساء لأراضيهم وخفض خطر الإخلاء حتى بعد الكوارث، كما أن التمليك سيمكن البلدية من توفير أفضل للحاجيات العامة الأساسية.[149]
  - تعامل المشروعات مع الزوجين معاً وتعديل رؤية المجتمع وأعراف.
  - الأخذ في الاعتبار لظروف المرأة المعيلة وإمكاناتها أو عمل المرأة في القطاع غير الرسمي لصرف قرض إسكاني.

146 Shehayeb, D., Abdelhalim, K., Sabry, S., Hafez, Y. & Al Helo, A. (2013). The Marginalized and the Right to Adequate Housing: Analytical study of housing policies in Egypt. Center for Arab Woman for Training and Research CAWTAR / Ford Foundation, Tunisia. ISBN: 978-9973-837-47-9

147 Ibid, p. 94.

148 ورقة عمل موجهة للمنظمات غير الحكومية للضغط على صانعي السياسات الإسكانية الموجهة للفئات المهمشة

149 Marx et al. (2013), The Economics of Slums in the Developing World, p. 204. Available from: http://hci.stanford.edu/courses/cs379l/2014/Urban-Slums.pdf

- يجب العمل على حماية المرأة من الطرد من المسكن بغض النظر عن الموقف القانوني في حالات مثل الطلاق أو العنف الأسري لما يعرضها من المخاطر.
- توجيه السياسات لتتلائم وطبيعة النمو التدريجي للإسكان. وأن تكون أكواد البناء والقوانين واللوائح الحاكمة للعمران مرنة بالقدر الذي يتعامل مع الواقع وتكون معايير أساسها جودة الأداء وليس حلول نمطية.[150]
- بنية تحتية متوفرة وبجودة فعالة.
- فهم الروابط بين توافر الخدمات الأساسية وسهولة الوصول إليها والقدرة على تحمل تكاليفها وكفايتها من أجل إعمال حقوق الإنسان.[151] بحيث أن تكون متوفرة وفي متناول المرأة من الناحية المادية ومتكيفة من الناحية الثقافية مع المرأة ومختلف فئات السكان؛ وغير تمييزية في الوصول إليها أو تقديمها؛ وآمنة الاستخدام للجميع، بما في ذلك النساء والأطفال؛ وتراعي قضايا النوع الجنساني المحيطة بها.
- فهم مقومات الحياة الكريمة الحافظة لحقوق الإنسان ومقاربة النوع الاجتماعي مع احترام القيم الثقافية للمجتمع المحلي. ويمكن تحقيق ذلك من خلال:
  - التأكيد على فصل أماكن نوم البنين والبنات في الأسرة الواحدة، وكذلك بينهم وبين الأهل حتى لو كان ذلك على حساب مسطح الفراغات.
  - تصميم ذو مرونة داخلية عالية متمثلة في قابلية انقسام فراغات لخلق عدد غرف أكبر لمواكبة التطور في الاحتياجات مع مرور الزمن.
  - مراعاة النفاذية للفراغ العام المحيط لتحقيق تحكم الأسرة للمحيط البصري النافذ إلى داخل المسكن (لتأمين الخصوصية) وزيادة فرصة مراقبة الطرق والمسارات المحيطة.
  - توزيع الفراغات الداخلية والخارجية بحيث تمكّن المرأة من العمل بالمسكن مع الحفاظ على خصوصية الأسرة.
- الحفاظ على مميزات العمران القائم في الأحياء القديمة والتعلم منه وتشجيع العمران المدمج في المدن الجديدة بما يشمل:
  - تخطيط الأحياء والمدن الجديدة بحيث تستقطب التنوع في فئات الدخل لتحقيق التركيب المجتمعي في المنطقة السكنية في النطاق الذي يحقق التضامن والتكافل الاجتماعي ويعطي الفرصة للمرأة أن تعمل على مقربة للمسكن لما فيه من واجبات تستلزم توفير الجهد والوقت.
  - تخطيط الخدمات التي يتوجب قربها من المسكن مثل الحضانات والمدارس الابتدائي والأسواق الغذائية وأماكن لعب الأطفال، بحيث يمكن التردد عليها سيرا على الأقدام في أمان، مما يزيد من فرص لقاء أفراد المجتمع ويحافظ على الترابط الإجتماعي[152] وتعضيض ذلك بشبكة للتنقل تزيد من نطاق الحركة الآمنة للفتاة والمرأة لأن ذلك يرفع من وعيها ويزيد من فرصتها في التعليم والعمل.

150 UN HABITAT III (2015) Issue Paper 18: Infrastructure
151 UN HABITAT III (2015) Issue Paper 18: Infrastructure
152 GIZتعظيم القيمة الإنتفاعية: دليل العمل في المناطق اللارسمية. التعاون الألماني [152]شهيب وآخرون (جاري النشر)

- تمكين وتشجيع السير للمشاة بجميع فئاتهم وقدراتهم واحتياجاتهم عن طريق الأخذ باعتبارات تصميمية في الطريق لتحقيق توازن الحركة بين المركبات والمشاة، وبالتالي خلق شبكة مشاة مستمرة وآمنة تربط المسارات والنقاط الأكثر حيوية كما تتكامل في الربط مع شبكة التنقل/المواصلات لتسمح بالاتصال بباقي المدينة.
- الحفاظ على الحد من اختراق المركبات للشوارع السكنية.

- الحرص على توفير الخدمات المجتمعية للجميع باختلاف النوع الاجتماعي والفئات العمرية، مع التأكيد على إتاحة فرصة الاستخدام مقابل القدرة المالية وتوفير المسار الآمن من وإلى الخدمة (خاصة للبنات والأطفال). (توفير فراغات وأماكن تشجع النساء على ممارسة التريض أو السير على الأقدام لخفض نسب السمنة في الوطن العربي).
- اختيار آليات المشاركة بما يسهل على المرأة المشاركة في كل ما يخص الحي السكني، وذلك في مراعاة الآليات والأماكن والتوقيت للمشاركة.
- التعرف على الأماكن الأكثر إرتباطًا للحوادث للنظر وأولوية التدخل فيها والتعامل مع معوقات السير على الأقدام مثل: طفح الصرف الصحي - رصف متهدم وبالوعات مفتوحة - تراكم القمامة على الطريق - تزاحم المركبات وعدم النظام - باعة جائلون، وغيرها لإستدامة الممارسة.

مرفق

مجالات منظومة العمران	أوراق المسائل
1. التماسك الاجتماعي والمساواة/ مدن يمكن العيش فيها	• المدن الشاملة. • الهجرة و اللاجئين في المناطق الحضرية. • المدن الأكثر أمناً. • الثقافة والتراث في المناطق الحضرية.
2. أطر المناطق الحضرية	• القواعد والتشريعات الحضرية. • الإدارة الحضرية. • تمويل البلديات.
3. التنمية المكانية	• التخطيط الحضري والعمراني والتصميم. • الأراضي الحضرية. • الثقافة الحضرية والتراث. • الأماكن العامة.
4. الاقتصاد الحضري	• التنمية الاقتصادية المحلية. • وظائف وسبل العيش. • القطاع غير الرسمي.
5. البيئة العمرانية والبيئة	• المرونة. • النظم البيئية الحضرية وإدارة الموارد. • المدن وتغير المناخ وإدارة مخاطر الكوارث.
6. الإسكان الحضري والخدمات الأساسية	• البنية التحتية الحضرية والخدمات الأساسية، بما في ذلك الطاقة. • النقل والتنقل. • الإسكان. • المدن الذكية. • المستوطنات غير الرسمية.

https://www.habitat3.org/the-new-urban-agenda/issue-papers

ملاحظات

ملاحظات